المفعول فيه

(ص) : وهو ما ضُمِّن من اسْم وقتٍ مَعْنَى « في » باطّراد لواقع [١] فيه ولو مقدّراً ناصب له .

ويصلح له مبهم الوقت ، ومُخْتَصُّهُ ، فإن جاز أن يخبر عنه ، أو يجرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف ، إما منصرف[٢] كـ «حين» أوْلا كـ «غُدْوةً» ، و« بكرة » عَلَمَيْن ، وإلا فغير مُنْصرفٍ كبُعَيداتِ بَيْنٍ ، وما عيّن من بُكرة ، وسُحَيْر ، وضُحى ، وضحوة ، وصباح ومساء ، وليل ، ونهار ، وعتمة وعشاء ، وعشيّة ، وقد تمنع [٣] .

وجوّز الكوفية تصرف : ضُحى ، وعتمة ، وليل ، أو ممنوع كـ(سحر) معيّناً مجرّداً .

(ش) : المفعول فيه الذي يُسمّى ظرفاً : ما ضمّن من اسْمِ وقتٍ أو مكان معنى — في — باطّرادٍ لواقع فيه مذكور ، أو مقدّر ناصب له .

فما ضمّن : جنس يشمل الظرف والحال ، أو السّهل والجَبَل ، من قول العرب : مُطِرْنا السّهلَ والجبلَ .

وقولنا : من اسم وقت أو مكان يُخْرِجُ الحال .

وقولنا : باطّراد : يُخْرِجُ : السّهلَ ، والجبل من المثال المذكور ، فإنه لا يقاس

---

(١) ب : « الواقع » بأل .

(٢) ط : « متصرف » بالتاء . تحريف .

(٣) ط : « وقد يمنع » بالياء تحريف ، صوابه من أ ، ب ولأن المنع متّجه إلى « عَشيّة » فقط كما في الشرح وهي مؤنثة .

عليه ، لا [١] في الفعل ، ولا في الأماكن ، فلا يقال: أخصبنا السّهلَ والجبلَ ، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ ، بل يقتصر فيه على مَوْرِد السّماع ، بخلاف ما ينصب على الظّرفيّة ، فإنّه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما ، تقول : جلست خلفك ، فيجوز : قَعَدْت خلفك ، وجلست أمامك .

والنّاصب للمفعول فيه : هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو : قمت يوم الجمعة ، وقمت أمامك ، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة ، وفي الأمام ، وهو العامل فيه ، أو مقدّراً نحو : زيد أمامك . والقتالُ يوم الجمعة ، فالعامل فيهما « كائن » أو « مستقرٌ » وهو مقدّر لا ملفوظٌ به .

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان ، فلذا اقتصرت في الحدّ على ذكره [٢] ، وهو أوسع من المكان ، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية ، مبهمة كانت [٣] أو مختصّةً .

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوّةُ دلالته عليه من جهة أنّ الزمان أحدُ مدلولَيْ الفعل ، كما أنّ السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدّلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ .

فالمبهم ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيّن : كوَقْت ، وحِين ، وزَمان .

ويُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنويّ ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل .

ومنه : « أسرى بعبده ليلاً » [٤] لأن الإسراء لا يكون إلاّ بالليل . قال بعضهم [٥] : ولا يُنْكَرُ التأكيد في الظرفية [٦] [١٩٦] كما لا يُنْكَرُ في المصدر والحال .

[تقسيم ظرف الزمان المختص]

والمختصّ قسمان : معدودٌ ، وهو ما له مقدارٌ من الزّمان معلومٌ : كسَنَةٍ ،

---

(١) أ : « إلاّ » مكان : « لا » تحريف .

(٢) أ : « على ذكر » بإسقاط الضمير العائد ، تحريف .

(٣) أ : « كان » مكان : « كانت » ، تحريف .

(٤) الإسراء ١ .

(٥) كلمة : « بعضهم » سقطت من أ .

(٦) أ ، ط : « الظرفين » ، تحريف ، صوابه في ب .

وشَهْر ، ويومين ، والمحرّم ، وسائر أسماء الشهور ، والصيف ، والشتاء .

ولا يعمل [١] فيه من الأفعال إلاّ ما يتكرّر ، ويَتَطاول ، فلا يُقالُ : مات زيد يومين ، ومن ثمّ قدّر في « فأماته الله مائة عام » [٢] : « فَأَلْبَثَهُ » [٣] .

وغير مَعْدود : وهو أسماء الأيّام : كالسّبت ، والأحد . وما يُخَصَّصُ بالإضافة كيوم الجَمَل ، أو بـ « أل » كاليوم ، واللّيلة ، أو بالصّفة : كقعدت عندك وماً قعد عندك فيه زيد ، وما أضافت إليه العرب لفظ « شهر » من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الآخر خاصة .

ثم ظرف الزمان قسمان : أحدهما متصرّف ، وهو : ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو ينتصب مفعولاً به ، أو ينجرّ بغير «مِنْ»: كسرني يوم الخميس ، ويوم الجمعة مبارك ، واليوم يوم الجمعة ، وأجئت يوم الجمعة و « لَيَجْمَعَنّكم إلى يوم القيامة » [٤] .

ثم هو نوعان : مُنْصَرِفٌ : كحين ، ووقت ، وساعة ، وشهر ، وعام ، ودهر . وغير مُنْصَرِفٍ : كغُدْوة ، وبُكْرَة عَلَمَيْنِ ، قصد بهما التّعْيين أم لا ؟ لأن عَلَمِيّتَهُما [٥] جِنْسِيّة ، فيستعملان استعمال أسامة ، فكما يقال عند قصد التعميم : أسامة [٦] شَرّ السِّباع ، وعند التعيين : هذا أسامة فاحْذَرْهُ ، يقال عند قصد [٧] التعميم : غُدْوة [٨] ، أو بُكْرة وقت نشاط ، وعند قصد التّعيين : لأسيرنّ

---

(١) أ فقط : « لا يعمل » بإسقاط الواو . (٢) البقرة ٢٥٩ .

(٣) أ ، ب : « وألبثه » بالواو . (٤) النساء ٨٧ .

(٥) ب : « لأن علميتهما بما جنسيّة » بزيادة « بما » تحريف .

(٦) من قوله : « أسامة شرّ السّباع » إلى قوله : « غدوة » أو بكرة وقت نشاط » سقط من أ .

(٧) كلمة : « قصد » سقطت من ب .

(٨) قال في اللّسان « غدا » : « غُدوة » معرفة لا تصرف . قال الأزهري : هكذا يقول النحويّون : إنها لا تنوّن ، ولا يدخل فيها الألف واللام . ويقال : أتيته غدوة غير مصروفة ، لأنها معرفة مثل : سحر » .

اللّيلةَ إلى غُدوة أو بُكْرة .

وقد يَخْلُوان من العَلَميّة بأن يُنَكّرا بَعْدَها ، فينصرفان ، ويتصرّفان ، ومنه : « ولهم رِزْقُهم فيها بُكْرَةً وعَشِيّاً [1] » .

قال أبو حيّان : جعلت العرب : « غُدْوة » و « بُكْرة » علمين لهذين الوقتين ، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة ، وضَحْوَة ، ونحوهما . وذكر بعضهم أن « بكرةً [2] » في الآية إنما نوّنت[3] لمناسبة « عَشِيّاً » .

الثاني : غير مُتَصرّف بأن لا يُخْبَر عنه ، ولا يُجَرّ بغير « مِنْ » بل يلزم النّصب على الظرفية ، أو يجرُّ بـ « مِنْ » وإنما لم يَحْكُموا بتصرف ما جرّ بـ «من» وحدها كعند ، وقبل ، لأنّ « مِنْ » كثرت [4] زيادتها فلم يعتدّ بدخولها على الظّرف [5] الذي لا يتصرّف [6] ، وهو أيضاً نوعان :

ممنوع الصرف : كسَحَر إذا كان من يوم بعينه ، وجرّد من أل والإضافة ، نحو : أزورك يوم الجمعة سَحَر ، وجِئْتُك سَحَر وأنت تريد بذلك [7] : من يومٍ بعينه ، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه ينصرف ويتصرّف نحو : « نجيّناهم بِسَحَرٍ [8] » .

وكذا إنْ عرّف بـ « أل » أو الإضافة نحو : سير بزيد يَوْمَ الجُمُعة السَّحَر منه [9] أو من سَحَره [10] .

ومنصرف : « كبُعَيْداتِ بَيْنِ » بمعنى أوقات غير متّصلة ، وهي [11] جمع :

---

(١) مريم ٦٢ .
(٢) أ ، ب : « أن غدوة في الآية » تحريف صوابه في ط .
(٣) في النسخ الثلاث : « إنما تؤنث » تحريف ، صوابه في حاشية الصبان ٢ : ١٣٢ .
(٤) أ ، ط : « كثرة » بالتاء المربوطة ، تحريف .
(٥) ب : « الصرف » تحريف .
(٦) ط فقط : « لا ينصرف » بالنون تحريف ، صوابه في أ ، ب .
(٧) أ ، ب : « ذلك » بدون الباء .
(٨) القمر ٣٤ .
(٩) « منه » سقطت من أ .
(١٠) أ ، ب : « أو سحره » بإسقاط : « مِنْ » .
(١١) أ فقط : « وذي جمع » .

« بُعَيْد » [١] مُصَغَّرةً ، ومعناه : لقيته [٢] مِراراً متفرّقةً قريباً بعضها من بعض ، فجمع « بُعَيْد » يدلّ على ما أريد من المِرَار [٣] ، وتصغيرُهُ يدلّ على ما أريد من تقاربها ، لأن تصغير الظرف : المرادُ به التّقريبُ .

ومنه ما عيّن من « بكرة » و « سُحَيْر » [٤] وضُحى ، وضَحْوة ، وصباح ، ومَساء ، وليل ، ونهار ، وعَتَمة وعِشَاء ، وعَشِيّة ، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معيّنة ، فوضعت موضع المعارف ، وإن كانت نكرة ، ولذلك لا تَتَصرّف ، وتوصف بالنّكرة تقول : أتيتك يوم الخميس ضُحى مُرْتَفِعة ، ولَقِيتُكَ يوم الجمعة عتمة متأخّرة ..

وقد يمنع « عشية » الصّرف ، فتصير إذ ذاك عَلَماً جِنْسِيّاً كَغُدْوة .

وأجاز الكوفيون تصرّف ما عُيِّن من عتمة ، وضَحْوة ، وليل ، ونهار ، فتقول : سير عليه عتمة ، وضَحْوة ، وليل ، ونهار .

(ص) : ومنه ما لم يُضَفْ مِنْ مركّب الأحيان : كصباحَ مساءَ ، أيْ كلّ صباح ومساء ، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريريّ في تخضيصه الفعل بالأول .

وذو ، وذات ، مضافين لوقت إلاّ في لغة ، وأنكرها السّهيلي في «ذات» . ويقبُحُ تصرّف وصف حينٍ عرض قيامه ، ولم يُوصَفْ .

(ش) : ألحِق بالممنوع التّصرّف في التزام النّصب على الظرفيّة ما لم يضف من مركّب الأحيان : كفلان يزورنا صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ ، أي كلّ صباح ومساء ، وكل يوم ، قال :

---

(١) ط فقط : « بعد » . (٢) ب : « ولقيته » بالواو .

(٣) ب : « المراد » بالراء والدّال . وفي أ : « المزاد » بالزاي والدال وكلاهما تحريف ، صوابه في ط .

(٤) « إذا صغّر ، وأريد به سَحَر يوم بعينه ، فإنه ينصرف ويدخله التنوين ، ولم يتصرّف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلاّ منصوباً » شرح المفصّل ، ٢ : ٤٢ .

٧٦٢ – ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاء يضنوه خَبَالا [١]

وقال :

٧٦٣ – آتِ الرِّزقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلْ طلباً ، وابْغِ للقيامة زادا [٢]

وهو مبني حينئذ لتضمّنه معنى حرف العطف : كخمسةَ عشرَ ، بخلاف ما إذا أُضيف الصّدر إلى العجز ، فإنه يتصرف [١٩٧] فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله :

٧٦٤ – • ولولا يومُ يومٍ ما أردنا [٣] •

وقوله :

٧٦٥ – • وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينِ [٤] •

وكذا إذا لم يركّب ، بل عطف نحو : فلانٌ يتعاهدُنا صباحاً ومَساءً .

وزعم [٥] الحريريّ في (درّة الغوّاص) [٦] : أنه فرْقٌ بين قولك : يأتينا صباحَ

---

(١) قائله مجهول .

وفي شذور الذهب ٧٢ : « يبغوه » مكان : « يضنوه » .

وفي أ « يضنونه » وهو تحريف .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد شذور الذهب ٧٣ . وقد سقطت كلمة « يوم » الثانية من أ .

(٣) للفرزدق ، ديوانه ٩١ . ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٦٨ : أنه لم يعثر على قائله . وعجزه :

• جَزَاءَكَ والقُروضُ لها جَزَاءُ •

من شواهد سيبويه ٢ : ٥٣ . وقد نسبه للفرزدق ، والخزانة ٣ : ١٠٨ .

(٤) لجرير ، ديوانه ٥٨٦ . وصدره :

• ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدِّينِ •

(٥) من قوله : « وزعم الحريريّ » إلى قوله : « وأن الخوّاص يهمون » سقط من أ .

(٦) الدّرة ١٩٣ ، وقد نقل السّيوطي هذا النّص بتصرّف .

مَسَاءٍ على الإضافة ، وصباحَ مَساءَ على التّركيب، وأن الخواص يَهِمُون [١] في ذلك ، فلا يفرقون بينهما ، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة : أنه يأتي في الصباح وحده ، إذْ تقدير الكلام : يأتينا في صباحِ مَساءٍ [٢] .

والمراد به عند تركيب الاسمين ، وبنائهما على الفتح : أنه يأتي في الصباح والمساء ، لأن الأصل : صباحاً ومساءً ، فحذف العاطف .

وردّ عليه ابن بَرّي [٣] : بأن هذا الفرق لم يقله أحد ، بل صرح السّيرافي : بأن سير عليه صَباح مساءٍ ، وصباحَ مَساءَ ، وصباحاً ومساءً ، معناهن [٤] واحد .

ثم قال : وليس : سير عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك : ضربت غلام زيد ، في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح ، كما شهر [٥] أن الضرب لا يقع إلاّ بالأوّل ، وهو الغلام دون الثاني ، لأنك إذا لم تُرِدْ أنّ السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ، وهذا نص واضح [٦] .

وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرّف في التزام النّصب على الظرفية : « ذا » ، و « ذات » مضافين إلى زمان نحو : لقيتُه ذا صباحٍ ، وذا مساءٍ ، وذاتَ مرّة ، وذاتَ يوم ، وذاتَ ليلة ، قال :

---

(١) في أ : « يوهمون » وفي ب : « يهون » كلاهما تحريف صوابه في ط من وهم في الشيء من باب « وعد » : إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره .

(٢) أ : « يأتي لنا في الصباح والمساء » بزيادة « لنا » .

(٣) هو عبدالله بن بَرّي بن عبد الجبار ، أبو محمد المقدسي لم يكن في الديار المصريّة مثله . صنف « اللّباب في الردّ على ابن الخشاب » في ردّه على الحريريّ في « درّة الغواص » . وله حواش على الصّحاح مات ٥٨٢ .

(٤) من قوله : « معناهن » إلى قوله : « مثل قولك » سقط من أ .

(٥) كلمة : « شهر » سقطت من أ .

(٦) أ : « واحد » : تحريف .

٧٦٦ – • إذا شَدّ العِصابة ذاتَ يَـــوْمٍ [١] •

إلا في لغة خثعم[٢] . فإنها أجازت فيها التصرّف ، فيقال : سير عليـــه [٣] ذاتُ ليلة برفع : « ذات » [٤] وقال [٥] بعض الخثعميين :

٧٦٧ – • عزَمتُ على إقامةِ ذي صَبَاح [٦] •

وزعم السهيلي : أنّ « ذات مرة » ، و « ذات يوم » لا تتصرّف لا في لغة خثعم ، لا غيرها ، وأن الذي يتصرّف عندهم إنّما هو [٧] « ذو » فقط . وردّه أبو حيّـــان بتصريح سيبويه ، والجمهور بخلاف ذلك .

والسّبب في عدم تصرّف : « ذا » و « ذات » في لغـــة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ، صفتان لظرف محذوف ، والتقدير في « لقيته ذا صباح ومساء » :

---

(١) لأبي قيس بن الأسلت يمدح سعيد بن العاص القرشيّ الأمويّ .
وتمامه :

• وقام إلى المجالس والخُصومِ •

وانظر في « أبي قيس بن الأسلت » معجم الشعراء ٥٣٠ والخزانة ٢ : ٥٣٣ .

(٢) « لخثعم » سقطت من أ . (٣) ب فقط : « سرى عليه » .

(٤) « ذات » سقطت من ب . (٥) أ : « قال » بدون واو .

(٦) لأنس بن مُدْركة الخثعمي . وتمامه :

• لأمرٍ ما يُسوّدُ مَنْ يَسودُ •

و « ما » مجرورة الموضع ، لأنها وصف لأمر ، أي لأمر معتد أو مؤثر يسوّد من يسود .
من شواهد : سيبويه ١ : ١١٦ ، وروايته : « لشيء » مكان : « لأمر » ، ومجاز القرآن ٢ : ٢٠١ .
والخصائص ٣ : ٣٢ وابن يعيش ٣ : ١٢ . والخزانة ١ : ٤٧٦ ، ٢ : ٥٤٥ .

(٧) « إنّما هو » سقطت من أ .

وقتاً [١] صاحب هذا الاسم ، و « ذات يوم » : قطعةً ذات [٢] يوم ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فلم يتصرّفوا في الصّفة لئلاّ يكثر التّوسّع .

وعبارة ابن أبي العافية : فضَعُف لذلك ، ولم يستعمل إلاّ ظرفاً ، ولأن [٣] إضافتهما من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم ، وهي قليلة في كلام العرب ، فلم يتصرّفوا فيها لذلك .

واستقبح جميعُ العرب التصرّف في صفة حينٍ [٤] عرض قيامها مقامه ، ولم توصف كقولك : سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً ، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها [٥] ، وانتصب [٦] على الظّرفيّة ، فلو تصرّف فيها ، فقيل : سير عليه قديمٌ أو حديثٌ ، أو طويلٌ قَبُحَ ذلك .

فإن لم يعرض قيامها مقامه ، بل استعمل ظرفاً ، وهي في الأصل صفةٌ نحو : « قريب ، وملِيّ » [٧] حسن فيهـــا التّصَرّف نحو : سير عليه قريبٌ ، وسير عليه ملِيٌّ

---

(١) في النسخ الثلاث : « وقت » بالرفع على أنها خبر لكلمة « والتقدير » ، والأوضح أن تكون : « وقتاً » بالنصب كما تشير إليه عبارة الصّبّان ٢ : ١٣٣ : « ومن غير المتصرّف عند خثعم ذا ، وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو : لقيته ذا صباح . وذا مساء ، وذات يوم ، وذات ليلة ، أي وقتاً ذا صباح . ووقتاً ذا مساء ، ومدّة ذات يوم ومدّة ذات ليلة ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ، ومُدّة صاحبت هذا الاسم » .

(٢) الأحسن أن تكون : « مدّة » في موضع « قطعة » كما هي في نَصّ الصبّان السابق .

(٣) أ : « لأن » بدون واو .

(٤) المراد بالحين : الزّمان ، يدلّ على ذلك قول الصّبان ٢ : ١٣٢ : « واستقباح كل العرب تصرّف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم تُوصف » .

(٥) ط فقط : « عرض حذفها بموصوفها » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٦) أي الوصف .

(٧) في ب : « وبلِيء » بالباء والهمزة تحريف .
والملِيّ كما في القاموس : « ملا » : الساعة الطويلة .

من النّهار [١] ، أي : قطعة من النهار ، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التّصَرّف [٢] نحو : سير عليه طويلٌ من الدّهر ، لأنها لمّا وصفت ضارعت الأسماء .

• • •

(ص) ـ وما صَلُح جواب كم ، أو متى ، وهو اسم شَهْر لم يُضَفْ إليه شهر . قيل : أو أضيف . قال ابن خروف : وكذا شَهْر مفرد ، وأعلام الأيام ، أو كان الأبَد ، والدّهر واللّيل ، والنّهار مقروناً بأل لا لمبالغة ، فالفعل واقعٌ في كلّه تعميماً أو توزيعاً ، ويجوز في غيرها [٣] التّعميم والتبعيض إن صلح . وتعريف جواب كم خلافاً لابن السّراج ، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفاقاً لسيبويه ، وخلافاً [٤] للمتأخرين . وقيل : نصب المعدود ، والموقّت نصب المفعول نيابة عن المصدر ، وقيل : على حذف المصـــدر .

(ش) : ما صلح أن يقع جواباً لِكَمْ ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى ، وهو ما كان موقّتاً غير معرّف ، ولا مخصّص بصفة نحو : ثلاثة أيّامٍ ، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب : كم سرت ؛ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّـــا تقسيطاً فإذا قلت : سرت يومين ، أو ثلاثة أيام فالسير واقعٌ في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر . وقد يكون في كلّ واحد من اليومين أو الثلاثة [٥] . وإن لم يعمّ من أول اليوم إلى آخره .

---

(١) « من النهار » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « ولو وصفت فيها أيضاً حسن التصرّف » . والعبارة محرّفة صوابها في أ ، ب .

(٣) أ ، ط : « غيرهما » بألف التثنية صوابه في ب .
وانظر الشرح .

(٤) « لسيبويه وخلافاً » سقط من ب .

(٥) من قوله : « أو الثلاثة وإن لم يعم » إلى قوله : « كاليومين المعهودين » سقط من ب .

ومن التعميم : صمت ثلاثة أيّام . ومن التقسيط : أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصّالح لهما : تهجّدْتُ ثلاث ليال ، ولا يجوزُ أن يكون الفعل في أحد الأيام أو اللّيالي .

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ، ومعرفة كاليومين المعهودين .

وأنكر ابن السّرّاج أن يرد جواب كم معرفة [١٩٨] لأنه مِنْ جواب متى إذْ يراد منها : الوقت ، وبكم : العدد .

وما صلح أن يقع جواباً لمتى ، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة [1] «شهر» ، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه تعميماً أو تقسيطاً نحو : سرت المحرّم ، وسرت صَفَرَ يحتمل الأمرين . واعتكفت المحرّم للتعميم ، وأذنت صفر للتقسيط ، وكلّها تصلح جواب متى سرت ؟ ومتى اعتكفت ؟ ومتى أذنت ؟

وإنْ كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو : متى قدمت ؟ فيقال : يوم الجمعة ، فيكون القدوم في بَعْضه .

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ « شهر » ، فإنه يجوز أن يكون في بعضه ، وفي جميعه نحو : قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان ، هذا مذهب الجمهور .

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه « شهر » وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه ، وأن يكون في جميعه .

قال أبو حيّان : وهو خلافُ نصّ سيبويه ، قال : والتّفرقة بين ذلك بالاستقراء والسّماع ، ، ليس للقياس فيه مجال .

وزعم ابن خروف : أنّ الفرق بين رمضان ، وشهر رمضان من جهة أن « رمضان » عَلَم ، و « شهر » ليس كذلك ، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان ، وكذلك سائر أسماء الشهور ، والعَلَمُ واقع على الشّخص بجميع صفاته ، فكذلك أسماء الشهور

(١) « لفظة » سقطت من أ ، وفي ب : لفظ شهر ، بدون تاء التأنيث .

كالأعلام ، فلا تقع على بعض الشهر ، قال : وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرّقاً [١] أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً . فأجاز أن يقال : سرت الشّهر . وأنت تريد [٢] أن السير في بعضه .

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول نحو : لقيتك الشّهر . وكذا زعم في أعلام الأيّام : أنها كأعلام الشهور فإذا قلت : سرت السبت . أو سرت الخميس لم يكن العمل إلاّ في جميعهما ، لأنهما [٣] علمان . فاذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت : سرت يوم السبت ، أو ليلة السبت جاز أن يكون [٤] السير في بعضه . وفي جميعه ، لأن تعريفه بالإضافة ، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما [٥] ما لا يتطاول نحو : لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس ، وسائر أيّام الأسبوع ، فلا يقال : لقيتك الخميس . ولا لقيتك السّبت .

قال أبو حيّان : وما زعمه باطل ، لأن الاسم يتناول مسمّاه بجملته نكرةً كان أو معرفةً ، علماً أو غيره ، وإنما التّفرقة بين أسماء [٦] الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ، ولم يضف فالعمل في جميعه ، لأنه يراد به ثلاثون يوماً ، ولا يجوز أن يكون في بعضه ، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها ، لأنها [٧] من قبيل المختصّ غير المعدود . ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء ، أضيف اليه يوم أم لا ؟ انتهى .

وكذا إذا كان جواب متى : الأبد ، والدّهر ، والليل والنهار مقرونة بالألف

---

(١) ب ، ط : « منفرداً » .
(٢) أ فقط : « وأنت كفاك » مكان : « وأنت تريد » .
(٣) ب : « لأنها » تحريف .
(٤) أ : « أن يقرن » مكان : « أن يكون » .
(٥) أما ب : « في المضاف إليها » .
(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من ط .
(٧) ب : « لأن » ، تحريف .

واللاّم ، فإنها مثل رمضان إذا لم يضف إليه « شهر » [١] يكون للتعميم نحو : سير عليه الليل ، والنّهار ، والدّهر ، والأبد . ولا يقال : لقيته الليل والنهار ، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ، ولا لقيته الدّهر والأبد ، وأنت تريد يوماً فيه .

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو : سير عليه الأبد ، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد .

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر ، والأبد ونحوه ، وذلك نحو : اليوم ، والليلة ، ويوم كذا ، وليلة كذا . وأسماء الأيام ، وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض إن صلح له [٢] ، فالأوّل نحو : قام زيد اليوم ، والثاني نحو : لقيت زيداً اليوم . ويحتملهما نحو : سا رزيد اليوم .

وكون ما يكون العمل [٣] في جميعه [٤] هو ظرف ، وانتُصِب انتصاب الظروف هو مذهب البصريّين .

وزعم الكوفيّون : أنه ليس بظرف ، وأنه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول ، لأن الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير في [٥] ، وإذا عمّ الفعل الظرف لم يتقدّر عندهم فيه « في » لأن « في » يقتضي عندهم التبعيض ، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً به ، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة .

قال أبو حيّان : وما ذهبوا إليه باطل ، لأنهم بنوه على أن « في » تقتضي التّبعيض ، وإنما هي للوعاء ، قال تعالى : « فأرْسَلْنا عليهم ريحاً صَرْصَراً في أيّامٍ نَحِساتٍ [٦] » ، فأدخل « في » على الأيام ، والفعل واقع في جميعها بدليل [٧] : « سخّرَها عليهم سَبْع

---

(١) « إذا لم يضف إليه شهر » سقطت من أ ومكانها بياض مشار إليه بـ (ظ) .

(٢) « له » سقطت من أ .

(٣) « العمل » سقطت من ب .

(٤) أ : « جميعها » .

(٥) ب : « تقدير في علم » بزيادة كلمة : « علم » .

(٦) فصّلت ١٦ .

(٧) « بدليل » سقطت من أ .

ليالٍ وثَمانِيَةَ أيّامٍ حُسُوماً »[١] . وقال : « فترى القَوْمَ فيها صَرْعَى »[٢] ، فأدخل « في »[٣] على ضمير الأيام والليالي مع أن الرُّؤيةَ متّصلة في جميعها .

وذهب بعض النّحويين : إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظّروف المعدودة والموقّتة[٤] فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ، ففي : سرت [١٩٩] يومين ، كأنه قال : سرت سيراً مقدَّراً بيومين ، لأنه لا دلالة للفعل عليه . وقيل : هو بمنزلة : ضربته سوطاً ، أي سَيْر يومين فحذف .

والصّحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجارّ ، فينصبه .

والقولان المحكيّان في آخر القَوْلة راجعان إلى أصل الظرف ، لا إلى مسألة التّعميم ، وهما مقابلان[٥] لقولي في أوّل الباب : « لواقع فيه ناصب له » .

وبقي مسألة إضافة شهر[٦] إلى أسماء الشهور . قال أبو حيّان : ظاهر كلام التسهيل[٧] جواز إضافة « شهر » إلى كلّ أسماء الشهور ، وليس كذلك ، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلاّ رمضان وربيع الأول ، وربيع الآخر ، وأمّا غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر ، لا يقال : شهر المحرّم ، ولا شهر صفر ، ولا شهر جمادى . قال : إلا أنّ في كلام سيبويه ما يخالف هذا ، فإنه أضاف « شهر » إلى ذي القِعْدة ، قال : وبهذا أخذ أكثر النحويين ، فأجازوا إضافة « شهر » إلى سائر أعلام الشهور ، ولم يخصّوا ذلك بالثّلاثة التي ذكرناها . انتهى .

---

(١) الحاقة ٧ .
(٢) الحاقة ٧ .
(٣) « في » سقطت من أ .
(٤) ط : « والمؤقتة » بالهمزة .
(٥) ب : « مقبلان » ، تحريف .
(٦) أ ، ب : « الشهر » بأل .
(٧) ب فقط : « السهيلي » .

[ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص) : مسألة : يصلُح للظرفيّة من الأمكنة ما دلّ على مقدّر [١] ، وفي كونه مبهماً خلاف . وما لا يعرف إلاّ بإضافة أو جرى مجراه باطّراد. ومنعه الكوفيّة إلاّ بإضافة لا تختصّ إلاّ بفي ونحوها ؛ وألحق به ما قرن بدخلت [٢] .

وقيل : هو مفعول به . وقيل : اتّساع وقيل : يجب النصب إن اتّسع المدخول ، لا إن ضاق . قال الفراء : وكذا ذهبت . وانطلقت . وابن الطّراوة ، والطّريق مطلقاً . وألْحِقَ به قياساً ما اشتقّ من الواقع فيه . وسماعاً عند سيبويه . والجمهور ما ما دلّ على قُرْب أو بعد كهو منّي مَزْجَرَ الكَلْب .

(ش) : الذي يصلح للظرفيّة . ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع :

أحدها : ما دل على مقدار . ويعبر عنه بمقدّر ، قال أبو حيّان : وهما متقاربان نحو : ميل ، وفرسخ . وبريد . وغَلْوَة [٣] .

وهذا النوع اختلف فيه ؛ هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا ؟ فالشّلوَبْين على الثّاني . لأنّ المُبْهم ما لا نهاية له ولا حدودَ محصورة . وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة . وحدود محصورة لأن الميل مقدارٌ معلوم من المسافة وكذا الباقي .

والفارسيّ وغيره على الأوّل ، لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السّماع ، ألا ترى أن الغَلْوَةْ مائة باع . والميل : عشرة غِلاء ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ ، والباع لا ينضبط إلاّ بتقريب ، لأنه يزيد وينقص ، فيلزم أن تكون [٤] هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود ، بل تحديدها على جهة التقريب .

---

(١) ط فقط : « مقدار » .

(٢) ب ، ط : « والحق به منه ما قرن بدخلت » بزيادة : «منه» . (٣) «غَلْوة» جمعها : غلوات ، وغِلاء .

(٤) ب : « فيلزم وأن تكون » بزيادة « الواو » تحريف .

قال أبو حيّان : والصّحيح أنه شبيهٌ بالمبهم . ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه ، وما ذكر من أن هذا المقدار [١] ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاّ السّهيليّ ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر ، لا انتصاب الظروف ، لأنه لا يقدّر بفي . ولا يعمل فيه إلاّ ما كان في معنى المَشْي [٢] والحركة ، لا يقال : قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً ، والظّرف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخطىً معدودة ، فكما أنّ سِرْتُ خَطْوةً مصدر . فكذلك : سرت ميلاً ونحوه .

الثاني : ما لا تعرف حقيقته بنفسه ، بل ما يضاف إليه ككان وناحية ، ووراء ، وأمام ، ووجْه ، وجهة . وكجنابيّ في قولهم : « هما خطّان جَنَابَتَيْ أنْفِها » ، يعنون خطّين اكتنفا جَنْبـي [٣] أنف الظبية و « كَجَنْبي [٤] » في قوله :

٧٦٨ — جَنْبَيْ فُطَيْمةَ لا ميلٌ ولا عُزُلُ [٥] .

وكأقطار [٦] في قولهم [٧] : قومك أقطارَ البلاد .

---

(١) ب : « وما ذكر من هذه المقدار » تحريف .

(٢) ط : « المثنى » تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « اكتنفا أنف الظبية » تحريف .
صوابه من اللسان (جنب) فقد نقل هذا النّصّ عن سيبويه فقال : « قال سيبويه : وقالوا : « هما خطّان جنابيّ أنفها » يعني الخطين اللذين اكتنفا جَنْبَيْ أنف الظبية .. »
وفي ط : « خطان كجنابيّ أنف » تحريف .

(٤) ط : « ولجنبي » باللام ، تحريف .

(٥) للأعشى . ديوانه ١٥٠ ، وصدره :
« نحن الفوارسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضاحيةً »
من شواهد سيبويه ١ : ٢٠٢ .
وقوله : جنبي فطيمة يعني موضعاً بالبحرين .
ويوم الحِنْوِ : يوم مشهور لبكر على تغلب .

(٦) ب : « ولاقطار » تحريف .

(٧) ب : « من قولهم » بوضع « من » مكان : « في » .

وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظّرف المُبْهَمُ والمُبَيّن .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة ، بل لا بدّ من وصف يخصّصه ، وما في حكمه نحو : قعدت مكاناً صالحاً ، وكذلك في الجهة ، ولا يقال : قعدت قداماً ولا خلفاً إلاّ على الحال كأنك قلت : متقدّماً ومتأخّراً ، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو : قعدت قُدّامك وخَلْفَك .

الثالث : ما جرى مجراه باطّراد ، قال ابن مالك : وذلك صفة المكان [١] الغالبة نحو : هم [٢] قريباً منك ، وشرقيّ المسجد ، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم : هو قُرْبَ الدّار ، ووَزْن الجبَل وزِنَتَهُ .

قال : والمراد بالاطّراد ألاّ تختصّ ظرفيته بعاملٍ ما كاختصاص ظرفيّة المشتقّ من اسم الواقع فيه .

وجعل أبو حيّان من ذلك : قَبْلَك ، ونَحْوَك ، وقَرَابَتَك بمعنى قريباً إلاّ أنه أشد مبالغـــة .

قال : وشَرْقيّ منسوب إلى الشّرق ، ومعناه : المكان الذي يلي [٣] الشرق .

قال : وذكر سيبويه من هذا النّوع : هو قَصْدَك [٢٠٠] وهو صدَدَك ، وهو صَقَبَك [٤] . وسواء [٥] في هذا النوع وما قبله النّكرة والمعرفة ، هذا مذهـــب البصريين .

وأمّا الكوفيّون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلاّ معرفةً بالإضافة ، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو : قام عبد الله خَلْفاً ، ووراء بمعنى متأخراً ، وقدّاماً بمعنى متقدّماً .

أمّا المختصّ : وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدّار ، والمسجد ، والحانوت ،

---

(١) في ب : « صيغة المكان » بالغين ، وفي ب : « الملكان » كلاهما تحريف .

(٢) « هم » سقطت من أ . (٣) أ فقط : « يليه » .

(٤) « الصّقب » بالتحريك : القريب والقرب ، والبعد ، من الأضداد .

(٥) أ : « فسواء » بالفاء .

وقيل : هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض ، وقيل : ما كان له أقطار تحصره ، ونهايات تحيط به ، فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بواسطة « في » إذا أريد معنى الظّرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو كلّ مكانٍ مختصّ مع « دخلت » نحو : دخلت الدّار والمسجد ، فمذهب سيبويه والمحققين : أنه منصوب على الظّرف تَشْبيهاً للمختصّ بغير المختص .

وذهب الفارسيّ ومن وافقه : إلى أنه مما حذف منه « في » [1] اتّساعاً ، فانتصب على المفعول به .

وذهب الأخفش وجماعة : إلى أنه مما يتعدّى بنفسه فهو مفعول به على الأصل ، لا على الاتّساع .

وذهب السّهيليّ : إلى أنه إنْ اتّسع [2] المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه : كدخلت العراق . ويقبح أن يقال [3] : دخلت في العراق ، وإن ضاق بعد النصب جدّاً ، لأن الدخول قد صار ولوجاً ، وتَقَحُّماً ، كدخلت في البئر ، وأدخلت أصْبعي في الحلقة .

قال أبو حيّان : وسكت عن المتوسّط ، وقياس تفصيله : أنه يجوز فيه الوجهان : التعدّي بنفسه وبواسطة [4] « في » .

وألحق الفرّاء بـ « دخلت » : « ذهبت » ، و « انطلقت » ، فقال العرب : عدّت إلى أسماء الأماكن : دخلت ، وذهبت ، وانطلقت [5] .

وحكى أنهم يقولون : دخلت الكوفة ، وذهبت اليمن ، وانطلقت الشام . قال أبو حيّان : وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريّين ، والفراء ثقة فيما ينقلُهُ .

---

(١) « في » سقطت من ط .

(٢) أ : « إن امتنع » مكان : « إن اتّسع » تحريف .

(٣) أ : « أن تقول » .

(٤) ب : « بوساطة » .

(٥) ب : بعد كلمة : « وانطلقت » كرّرت جملة : « فقال العرب : عدت » ، تحريف .

وقال المبرّد : ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجرّ ، وهو « إلى » ، لا « في » .

ومما سمع نصبه « الطريق » ، قال :

٧٦٩ – • كما عَسَلَ الطّريقَ الثّعْلَبُ [١] •

أي في الطريق ، وهو ضرورة كقوله :

٧٧٠ – • قـالا خَيْمَتَيْ أُمّ مَعْبَدِ [٢] •

أي في خيمتي .

وذهب بعضهم : إلى أن انتصاب « الطريق » ظرفاً يجوز في الاختيار ، وأنه مشهور في كلام العرب ، ومقيس واختاره ابن الطّراوة .

النوع الرابع : ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه : كَمَقْعَد، ومَرْقَد ، ومُصلّى ، ومُعْتَكف [٣] نحو : قعدت مَقْعَد زيد ، وقعودي مقعد زيد ، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه .

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال : ضحكت مجلس زيد ، أي فيه [٤] . وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السّماع ولا يقاس نحو : هو مني مَقْعَد القابلة ، ومَعْقِدَ [٥] الإزار ، ومنزلة الولد ، أي في القرب ، ومناط الثّريّا ، ومَزْجر الكلب

---

(١) لساعدة بن جؤية الهُذليّ ، وتمامه :

• لدْنٌ بِهَزّ الكفّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه ..... •

والعسلان : عدو الذئب .

ديوان الهذليين ١٩٠ ، وسيبويه ١ : ١٦ ، ١٠٩ والإيضاح : ١٨٢ .

(٢) قيل : إنه من شعر الجنّ . وتمامه :

• جزى اللهُ ربّ الناس خير جزائه رفيقين .... •

شرح شذور الذهب ٢٣٥ .

(٣) ١ : « ومعكف » تحريف . (٤) أ ، ب : « أي فيه » ساقطة .

(٥) أ ، ب : « مقعد الإزار » بتقديم القاف ، تحريف .

أي في الارتفاع والبعد ، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْب أوْ بُعْد .

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السّماع هو مذهب سيبويه والجمهور . فلا يقال : هو منّي مَجْلِسَك ، ومتّكأ زيد ، ومربط الفرس ، ومعقد الشّراك ولا هو مني مَقْعد [١] القابلة ، ومَزْجَر الكلب ، بمعنى المكان الذي يقعد فيه ، ويزجر ، لأن العرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقُرْب والبعد .

وذهب الكسائي : إلى أنّ ذلك مقيس .

[أنواع الظروف المكانية]

(ص) : مسألة : كثر تصرّف يمين ، وشمال ، وذات مضافاً إليهما ، ومكان ، وندر [٢] في وسْط ساكناً ، والمتحرّك اسم .

وقال الكوفيّة : ظرفان ، والفرّاء ما حسن فيه « بين » ظرف . والأحسن تسكينه . وما لا اسم . والأحسن تحريكه . وثعلب والمرزوقيّ ما كان أجزاءً تنفصل سكن [٣] وما لا حُرِّك ، ومما عدم فيه بدل ، لا بمعنى بديل . وأنكر الكوفيّة ظرفيّته ، ومكان بمعنـــاه ، وحَوْل ، وحَوَالَيْ ، وحَوَالِي ، وأحْوالِي ، وأحوال ، وحَوَال [٤]

---

(١) ب : « معقد القابلة » بتقديم العين . تحريف .

(٢) « وندر » سقطت من أ .

(٣) ط : « وما كان آخر الفصل سكن » تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٤) في أ : « وحَوْل ، وحوالي ، وأحوالي ، وأحوال وحوال .
وفي ب : « حول ، وحوالَي ، وحوالي ، وأحوالي وحوال .
وفي اللسان (حول) : حَوَاله ، حوالَيْه ، حَوْله ، حَوْلَيْه .
وفي القاموس (حول) : حوالَيْه ، حَوْله ، حَوْليه ، حواله ، أحواله .

ووزن [١] الجبل ، وزِنَةَ الجبل ، وصَدَدك وصَقَبَكَ ، وسوى ، ويقال [٢] : سِوى ، وسُوى ، وسَواء .

وقال الزّجاجيّ وابن مالك : هي اسم متصرف . والرّمّاني وأبو البقاء ، وابن هشام : ظرف كثيراً ، وغيره قليلاً .ويستثنى ويوصف بها كـ « غير » ، فتضاف لمعرفة [٣] ، وكذا نكرة في الأصحّ . وزعم « عبد الدائم » بناء « سواء » على الفتح .

وتَرِدُ بمعنى : وسط . وسوى بمعنى : مستو . وشطر : بمعنى نحو [٤] : ذكره أبو حيان ، وعند مثلّث العين لمكان الحضور ، والقرب حسّاً أو معنىً ، وتأتي لزمانه .

وبمعناها « لدى » معربة لا بمعنى : « لدن » في الأصح ، ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف « عند » ، ولا تطلق على غائب وفاقاً للحريري والعسكريّ وابن الشجريّ ، وخلافاً [٢٠١] للمعرّي ، وتقلب ألفها مع الضمير ، لا غيره غالباً .

(ش) : الظروف المكانية أنواع :

أحدها : ما كثر فيه التّصرّف ، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ ، وفاعلاً ونائباً ، ومضافاً إليه ، وهو يمين ، وشمال نحو : جلست يَمينَ زيد وشمالَ بكر ، ويمينُ الطّريق أسهل ، وشمالُ الطريق أقرب ، وقال تعالى : « عَنِ اليَمينِ وعن الشِّمال قَعِيدٌ » [٥] ، و « ذات » مضافة اليهما ، قال تعالى : « تَزاوَرُ عن كَهْفِهم ذاتَ الْيمين وإذا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُم ذات الشِّمال [٦] » ، وقال الشاعر :

٧٧١ – . وكان الكأسُ مَجْراها اليَمِينا [٧] .

---

(١) في اللسان (وزن) : هذا يوازن هذا : إذا كان على زنته ، أو كان محاذيه .

(٢) أ : فقط « ولغاته » مكان : « ويقال » .

(٣) أ : « مضافاً لمعرفة » وط : « يضاف » باليا . (٤) « نحو » سقطت من ب .

(٥) قّ ١٧ . (٦) الكهف ١٧ .

(٧) من معلّقة عمرو بن كلثوم كما نسبه سيبويه ١ : ١١٣ وقيل : لعمرو بن عديّ ابن أخت جُذَيمة الأبرش . =

وتقول دارك [١] ذات اليمين ، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو : اجلس [٢] مكانك ، ومكانك حسن .

الثاني : ما ندر فيه التصرف كوسْط ساكن السين ، قال ابن مالك : تجرّده عن الظرفيّة قليل ، لا يكاد يعرف ، ومنه قوله يصف سحاباً :

٧٧٢ – وسْطُه كاليرَاع أو سُرُجِ المِجْـ
ـدَلِ طَوْراً يَخْبُو ، وطَوْراً يُنِيرُ [٣]

فوسطه مبتدأ ، خبره : كاليراع .

أمّا وَسط المتحرك السين فاسم . قال في البسيط : جعلوا الساكن ظرْفاً ، والمتحرّك اسْمَ ظَرْفٍ ، فالأول نحو : زيد وَسْط الدار . والثاني : نحو : ضربت وسَطَهُ .

وقال الفرّاء : إذا حسنت فيه « بين » كان ظرفاً نحو : قعد وَسْط القوم ، وإن لم يحسن فاسم نحو : احتجم وَسَط رأسه .

ويجوز في كلٍّ منهما التّسكين والتّحريك ، لكن السكون أحسن في الظّرف ، والتحريك أحسن في الاسم .

وأمّا بقيّة الكوفيّين ، فلا يفرّقون بينهما ، ويجعلونهما ظرْفين إلاّ أنّ ثعلب قال :

= وصدره :

• صَدَدْتَ الكأسَ عنّا أمّ عمرو •

من شواهد الإيضاح ١٨٧ . وشرح شذور الذهب ٢٣٢ .

(١) أ : « وراك » مكان : « دارك » . (٢) أ : « جلست » .

(٣) لعديّ بن زيد ، ديوانه ٨٥ ، وروايته :

« حيناً يخبو ، وحيناً يُنيرُ » .

واليراع : ذباب يطير في الليل يحدث ضوءاً ، والمجْدل – القَصْر .

وفي أ : « طوراً مطيراً » مكان : « طوراً يخبو » تحريف .

وفي ب : « المجدول » مكان : « المجدل » تحريف . وفي ط : « سرح المحدل » تحريف .

يقال : وسْط بالسكون في المتفرّق الأجزاء نحو : وسْط القوم . ووسَطَ بالتحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو : وسَط الرأس وتابعه المرزوقي [١] قاله أبو حيان ، وقول الفرزدق :

٧٧٣ – أتَتْهُ بمَجْلُوم كأنّ جبينَهُ صلايَةُ وَرْس وسْطُها قد تفلّقا [٢]

شاذٌ من حيث استعمال « وسط » مرفوعاً بالابتداء ، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرّق أجزاؤه وهو الصّلايَة .

الثالث : ما عدم فيه التّصرّف ، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً ، وهو ألفاظ : منها « بدل » ، لا بمعنى بديل نحو : هذا بَدَلَ هذا ، أي مكان هذا ، قال أبو حيّان : ولم يذكر الكوفيّون « بدل » ظرف مكان ، وإنما ذكره البصريّون . وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرّف أيضاً .

ومنها : « حوْل » ، و « حَوَالَي » ، و « حَوْلِي » ، و « حَوَالِي » ، و «أحوالي» ، وحَوال ، وأحوال ، قال تعالى : « فلمّا أضاءت ما حَوْلَهُ » [٣] ، وقال ﷺ : « اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا » ، وقال الشاعر :

٧٧٤ – • مــاءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حَوْلِيَــهْ [٤] •

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الحسن ، الإمام المرزوقي ، أبو علي من أهل أصبهان .
صنف شرح الحماسة – شرح الفصيح – شرح المفضليّات – شرح أشعار هذيل . مات ٤٢١ .

(٢) للفرزدق . ديوانه ٥٩٦ . وروايته :
رمته بمحموش كأن جبينــــه صَلاية ورس نصفهــا قد تفلّقا
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .
وفي أ . ب : « صلاية قدس » تحريف .
وفي ب فقط : « أتته بمجلزم » تحريف أيضاً .

(٣) البقرة ١٧ .

(٤) للأَفْيَان السّعدي . وصدره : =

وقـــال :

٧٧٥ – • ألست ترى السَّمّارَ والنّاسَ أحْوالي [١] •

ومنها فيما ذكر سيبويه : « زنة الجبل » : أي حذاءه متّصلاً به و « وَزْن الجبل » : أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة ، و « صدَدَك » و « صقبك » [٢] ، لكن قال أبو حيّان : يجوز أن يستعمل اسْماً إذْ قياس كلّ ظرف أن يتصرّف فيه [٣] إلاّ إنْ نقل : أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً .

قال أبو حيّان : ومما أهمل النحويّون ذكرَهُ من الظّروف التي لا تتصرّف «شَطْرَ» بمعنى نحو : قال تعالى : « شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرام » [٤] ، « فوَلُّوا وجُوهَكُـــم شَطْرَه » [٥] وقال الشاعر :

٧٧٦ – أقول لأمّ زنباعٍ أقيمـــي صُدور العِيس شَطْرَ بني تميم [٦]

= • يا آبلى ما ذامهُ فتَأبَيْ •

وروي في النوادر لأبي زيد ٩٧ :

يا آبـــلا مـــا ذامـــهُ فتأبَيْ ماء رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيْـــهْ

قال في النوادر : ومن روى : « يا آبلا » فإنما عوّض الألف من الياء ، لأنها أخفّ .

وروي أيضاً : « تابَيْهْ » ، و « تَيْبَيْهْ » ، ويروى ماء – رواءٌ وجلٌ حَوْلَيْهْ » . ويروى : « ماء رواء ونَصيٌّ حَوْلَيْهْ » .

هذا ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٠ أنه لم يعثر على قائله .

(١) لامرىء القيس ، ديوانه ٣١ . وصدره :

• فقالت سباك اللهُ إنك فاضحي •

وفي ب : « مرى » مكان « ترى » ، و السّمّا » بإسقاط : « الراء » ، كلاهما تحريف . وفي ط : « أليس » .

(٢) « صقبك » سقطت من ب .

(٣) ب : « كل ظرف يتصرّف فيه » بإسقاط « إن » .

(٤) البقرة ١٥٠ . (٥) = البقرة ١٥٠ .

(٦) لابن زنباع الجذامي كما في اللسان (شطر) .

وفي أ ، ب : « العيش » بالشين تحريف .

وقـــال :

٧٧٧ – • تَعْدو بنا شَطْر نَجْدٍ وهي عَائِـــدَةٌ [١] •

ومن جرّها بمِنْ قولـــه :

٧٧٨ – وقد أظلكم من شَطْر ثغركُـــم هَوْل له ظُلَمٌ يغشاكُم قِطَعـــا [٢]

ومنها : سِوى بكسر السين ، وضمّها مقصوراً . وسَوَاء بفتحها وكسرهـــا ممدوداً .

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظّرفيّة مذهب سيبويه والجمهور ، لأنها بمعنى : مكانك الّذي يدخله [٣] معنى : « عوضك » و « بدلك » ؛ فكما أنك إذا قلت : مررت برجل مكانك ، أي عوضك وبدلك لا يتصرّف ، فكذا ما هو بمعناه . وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه ، ومستقرّه ، فلما كانت الظّرفية على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية .

– وذهب جماعة : منهم الرّمّاني ، وأبو البقاء العُكْبريّ [٤] : إلى أنها ظرف متمكّن [٢٠٢] ، أيْ يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، قال ابن هشام في

---

(١) لابن أحمر الباهلي ، وروايته في مجاز القرآن ١ : ٦٠ :

تعدو بنا شطر جمع وهي عاقدةٌ قد كارب العقد من إيفادها الحَقَبا

والإيفاد: السرعة.

والحَقَب : الحَبْلُ الذي يُشدُّ به الرحل .

وفي النسخ الثلاث : « عائدة » بالدال والهمزة .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ١٧ للقيط بن يعمر الإيادي .

(٣) ط : « تدخله » بالتاء ، صوابه في أ ، ب .

(٤) أ : « وأبو البقاء فقط » بإسقاط : « العكبري » .

ط : « وأبو البقاء والعكبري » بواو العطف . تحريف .

صوابه في ب . وقد سبق التعريف به ١ : ٢٨٠ .

التوضيح : وإليه أذهب ، ونقله في البسيط عن الكوفيين .

وذهب الزّجّاجيّ وابن مالك : إلى أنها ليست ظرفاً البتّةَ . فإنها اسم مرادفٌ لـ « غير » ، فكما أنّ « غير » لا تكون ظرفاً ، ولا يلتزم فيها النّصب . فكذلك سِوى .

وحكم المقصورة والْمَمْدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء . نصّ عليه الأبّذيّ [١] . وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء ، نصّ عليه ابن مالك . وابن عصفور .

ومن تصرّفهما ما حُكِي : « أتاني سواؤك » ، وقوله :

٧٧٩ – • فَسِواك بائِعُها وأنت المُشْتَرِي [٢] •

وقولـه :

٧٨٠ – • ولم يَبْـقَ سِوى العُـدْوا ن ... [٣] •

وقولـه :

٧٨١ – أأتْرُكُ لَيْلى لَيْسَ بَيْني وبَينها سوى لَيْلةٍ إنّي إذاً لصَبُـورُ [٤]

---

(١) ط : « الآمدي » صوابه في أ ، ب .
والأبّذي : هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد النّفزي . مات ٦٥٩ .

(٢) لمحمّد بن عبدالله بن مسلمة المدنيّ ، المعروف بابن المولى وصدره :
• وإذا تباع كريمةٌ أو تُشْتَرى •
من شواهد الأشموني ٢ : ١٥٩ .

(٣) للفند الزمّاني . وتمامه :
• دِنّاهم كما دَانوا •
شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ : ٣٨ ، والأشموني ٢ : ١٥٩ .

(٤) لمجنون بني عامر ، ديوانه ١٣٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٩ .

وقولـــه :

٧٨٢ – ذِكْرُكَ اللهَ عند ذِكْرِ سِواهُ صارِفٌ عن فؤادك الغَفَـــلاتِ [١]

وقولـــه :

٧٨٣ – مُعَلَّلٌ بِسَواء الحـــقِّ مَكْذُوبُ [٢] .

وقولـــه :

٧٨٤ – . فإنَّ أخـــا سوائِكُم الوَحِيـــدُ [٣] .

وقولـــه :

٧٨٥ – . وما قَصَدَتْ مِنْ أهْلِها لِسَوَائِكَا [٤] .

والأشهر في سوى لغة : الكسر والقصر ؛ ولغة الضَّمّ والقصر حكاها الأخفش ؛ ولغة الفتح والمدّ حكاها سيبويه . ولغة الكسر والمدّ حكاها ابن الخبّاز في شرح ألفيّة ابن معط .

---

(١) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٧١ .

(٢) يقول صاحب الدرر ١ : ١٧١ : « ولم أعثر على قائله ولا تتمته » .
وقد نسبه ابن الأنباري لأبي دُؤاد . وصدره :
. وكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموت مُخْطِئُهُ .
من شواهد الإنصاف ١ : ٢٩٥ ، وابن يعيش ٢ : ٨٤ .

(٣) في الدرر ١ : ١٧١ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) للأعشى . ديوانه ١٣٣ . وصدره :
. تَجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقَتِي .
سيبويه ١ : ١٣ ، ٢٠٣ ، والخزانة ٢ : ٥٩ . ورواية سيبويه والخزانة : « جوّ » .
رواية الديوان جلّ مكان : « جوّ » .
وفي الخزانة فقط : « عن أهلها » مكان : « من أهلها » وانظر اللسان (سوا) .

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني [١] : أنّ «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمّنها معنى إلاّ .

قال أبو حيّان : والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغيّر «غير» .

والصحيح أنّ فتحها إعراب ، وهي لازمة الظّرفيّة ، فلذلك لم ترفع ولم تُجَرّ .

قال : ويلزمه أن يقول ببناء سِوى وسُوى . أو يبدي فرقاً بينها وبين هذين .

أمّا سواء بمعنى وسَط نحو : «سواء الجَحِيم» [٢] . أو بمعنى مستو نحو : «سَواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُم» [٣] فمعربة إجماعاً . وكذا سواء بمعنى : «حِذاء» نحو : زيد [٤] سواءَ عمرو .

ويستعمل سوى كـ(غير) ، فيستثنى بها نحو : قام القوم سوى زيد ، وما في الدار سوى حمار ، قال :

٧٨٦ – كلّ سَعْيٍ سوى الذي يورث الفو ز فَعُقْباهُ حَسْرةٌ وخَسارُ [٥]

وقال :

٧٨٧ – . لم أَلْفِ في الدّار ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلِ [٦] .

ويوصف بها نحو : جاءني رجل سوى زيد قال :

٧٨٨ – أصابَهُمُ بلاءٌ كان فيهِم سِوَى ما قد أصاب بني النّضِير [٧]

---

(١) انظر البغية ٢ : ٧٥ .
(٢) الصافات ٥٥ .
(٣) البقرة ٦ .
(٤) كلمة : «زيد» سقطت من أ .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧١
وفي أ : «خسرة وحسار» تحريف .
وفي ب : «يحدث» مكان : «يورث» .
وفي ب ، ط : خسرة وخسار «بالخاء في الأولى .
(٦) مجهول القائل ، وتتمته غير معروفة انظر : الدررا : ١٧١
(٧) لحسّان بن ثابت . ديوانه ١٣٣ من قصيدة يصف فيها ما وقع لبني قُرَيْظة بعد وَقْعة الخنْدق .

وتَنْفرد « سوى » عن « غير » بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف « غير » فإنها تقطع عنها لفظاً ، وتنوى كما سيأتي . ولا يعترض على هذا بقوله تعالى : « مكاناً سُوى »[١] فإن « سُوى » فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه[٢] .

ويضاف « سوى » إلى المعرفة والنكرة كالبيتين السّابقين .

وقيل : إنها تنفرد من « غير » بأنها لا تضاف إلاّ إلى المعرفة بخلاف « غير » . فإنها تضاف إليهما . وردّه أبو حيّان بقوله : « سوى طلل » ، و « سوى ليلة » ، وهما نكرتان .

ومنها : (عند)،وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حِسّاً أو معنىً ، أو قريباً حِسّاً أو معنىً ، فالأول : نحو : « فلمّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ »[٣] . والثاني نحو : « قال الّذي عِنْدَهُ عِلْمٌ من الكتاب »[٤] . والثالث : نحو : « عِنْد سِدْرَةِ المُنْتهى . عِنْدَها جَنّةُ المأوَى »[٥] . والرابع : نحو : « عِنْد مَليكٍ مُقْتَدر »[٦] . « رب ابْنِ لي عِنْدَكَ بيْتاً في الجَنّةِ »[٧] . وإنّهم عِنْدَنا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأخْيَار[٨]» ، « ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ وما عِنْد اللهَ باق »[٩] .

وقد ترد للزّمان نحو : الصّبر عند الصَّدْمة الأولَى .

ولم تستعمل إلاّ منصوبة على الظرفية كما مثّل . أو مجرورة بِمِنْ نحو : « آتَيْنَاه رَحْمَةً مِنْ عِنْدنا »[١٠] .

وإنما لم تتصرّف لشدّة توغّلها في الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات السّتّ ،

---

(١) طه ٥٨ .
(٢) أ . ب : « وليس الذي الكلام فيه » بزيادة : « الذي » .
(٣) النمل ٤٠ .
(٤) النمل ٤٠ .
(٥) النجم ١٤ ، ١٥ .
(٦) القمر ٥٥ .
(٧) التحريم ١١ .
(٨) ص ٤٧ .
(٩) النّحل ٩٦ .
(١٠) الكهف ٦٥ .

والأشهر كسر عينها . ومن العرب من يفتحها ، ومنهم من يضمّها [١] .

ومنها : « لدَى » ، وهي بمعنى عند ، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح . ومن ثَمَّ كانت معربة . لكن تفارق «لدى» « عند » من أوجه :

أحدها : أنها لا تُجَرُّ أصلاً ، وعند تُجَرُّ بِمنْ ، كما تقدّم .

الثاني : أن « عند » تكون ظرفاً للأعيان والمعاني [٢] كما تقدّم ، و « لدى » لا تكون ظرفاً للمعاني . بل للأعيان خاصّة ، يقال : عندي هذا القول صواب ، ولا يجوز لديّ . ذكره ابن الشجّري في « أماليه » ومبرمان في « حواشيه » .

الثالث : أنك تقول : عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لديّ مال إلاّ إذا كان حاضراً قاله الحريريّ ، وأبو هلال العسكريّ وابن الشّجريّ .

وزعم المعرّي : أنه [٢٠٣] لا فرق بين « لدى » و « عند » ، قال ابن هشام في المغني : وقول غيْرِه أوْلَى [٣] .

وتقلب ألف « لدى » مع الضمير ياءً كـ « علىّ ، وإلىّ » [٤] ، قال تعالى : « ولَدَيْنا مَزِيدٌ » [٥] . « وما كُنْتَ لَدَيْهِم [٦] » ، لا مع الظاهر نحو : « لدَى الحَناجِرِ » [٧] لدَا البابِ » [٨] .

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمر أيضاً كالظاهر ، وكذا إلى وعلى ، قال :

---

(١) أ : « ومن العرب من يضمّها » وفي ب : « ومن العرب من يفتحها منهم ومن العرب من يضمها » بزيادة : « منهم » تحريف .

(٢) من قوله : « والمعاني » إلى قوله : « خاصة » سقط من أ .

(٣) انظر المغني ١ : ١٣٦ وقد سقطت : « أولى » من أ .

(٤) أ : « كإلى وعلَى » .

(٥) ق ٣٥.

(٦) آل عمران ٤٤ .

(٧) غافر ١٨.

(٨) يوسف ٢٥ .

٧٨٩ – إلي كـم يـا خناعة لا إلانا عزا الناسُ الضّراعةَ والهَوانـا [١]
فلَوْ بَرأتْ عُقُولكم بَصَرْتُم بأنَّ دَواءَ دائكُم لَدانـا
وذلكـم إذا واثَقْتُمونـا على نَصْرِ اعتمادِكُمُ علانـا

[التوسّع في ظرف الزمان والمكان]

(ص) : مسألة : يتوسّع في المتصرِّف ، فيجعل مفعولاً به ويُضْمَر غير مقرون بـ « في » ، ويُضاف ، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسْماً جامِداً ، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ .

قيل : أو اثنين ، ولا كان إن عملت فيه على الأصح .

(ش) : التّوسُّعُ جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز ، فيسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ « في » نحو : اليوم سِرْتُهُ ، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف ، بل إذا أضمر وجب التّصريح بـ « في » لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها ، فيقال : اليوم سرت فيه .

وسواء في التوسّع ظرف الزمان والمكان ، فالأول : نحو :

٧٩٠ – • ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْماً وعـامِراً [٢] •

---

(١) الأبيات مجهولة القائل والشاهد فيها أن من العرب من يقرّ الألف مع المضمر كما يفعل ذلك مع المظهر في إلى ، وعلى ، ولدى .
وفي أ ، ب . ط : « عن الناس » مكان : « عزا الناس » .
انظر الدرر ١ : ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) لرجل من بني عامر . وتمامه :
• قليلٍ سوى الطّعن النّهال نوافِلُهْ •
سيبويه ١ : ٩٠ ، وابن يعيش ٢ : ٤٦ ، والمقتضب : ٣ : ١٠٥ ، ١٠٧ ، ٢٣١ .

٧٩١ – • يا رُبَّ يومٍ لِيَ لا أظلُّـهْ [١] •

الثاني : نحو :

٧٩٢ – • ومشرب أشربـــهُ وَشيـل [٢] •

والأصل : شهدنا فيه ، وأظلل فيه ، وأشرب فيه . ويجوز حينئذ الإضافة إليه على طريق الفاعليّة نحو : « بل مَكْرُ اللّيْل والنّهار » [٣] .

٧٩٣ – • يا سارقَ اللّيْلَةِ أهْـلَ الـدّار [٤] •

والمفعوليّة : نحو : « تَرَبَّصُ أرْبَعةِ أشْهُرٍ » [٥] ، « يا مَسْروق اللّيلةِ أهْل الـدّار .

ولا تصحّ الإضافة عند إرادة الظرف ، لأن تقدير « في » يحول [٦] بين المضاف والمضاف إليه ، فتمتنع [٧] قاله الفارسيّ ، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرجه عن الظّرفيّة ، قاله ابن عصفور . ويجوز حينئذ الإسناد إليه نحو : « في يَوْمٍ عاصفٍ » [٨] .

---

(١) قائله أبو ثروان . وتمامه :

• أرْمَضُ مِنْ تحتُ وأُضحى من عَلُهْ •

الدرر ١ : ١٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• لا آجن الطّعْمِ ولا وَبِيلِ •

الدرر ١ : ١٧٢ .

(٣) سبأ ٣٣ .

(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

سيبويه ١ : ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١ : ٤٨٥ ، ٢ : ١٧٢ ، ١٧٩ .

(٥) البقرة ٢٢٦ .

(٦) أ : « يجري » مكان : « يحول » ، تحريف .

(٧) أ ، ط ، : « فيمتنع » بالياء .

(٨) إبراهيم ١٨ .

« إنّا نَخافُ مِنْ رَبِّنا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَريراً » [١] .

٧٩٤ – * صِيدَ عَلَيْهِ اللّيلُ والنّهارُ [٢] *

قال بعضهم : ويؤكّد ، ويُبْدَلُ ، ويستثنى منه ، ولا يجوز ذلك في الظّرف غير المتوسّع فيه [٣] . قال صاحب البسيط : وفي هذا نظر .

وللتوسّع شروط :

الأول : أن يكون الظرف متصرّفاً ، فما لَزِمَ الظّرفيّة لا يتوسّع فيه ، لأنّ التوسّع مُنافٍ لعدم التّصرُّف إذْ يلزم منه أن يسند إليه ، ويضاف إليه .

الثّاني والثّالث : ألاّ يكون العامل حرفاً ، ولا اسماً جامداً ، لأنهما يعملان في الظرف ، لا في المفعول به . والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه .

الرّابع : ألاّ يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة ، لأن الاتّساع في اللازم له ما يشبّه به ، وهو المتعدّي إلى واحد ، والاتّساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبّه به ، وهو المتعدّي إلى اثنين ، والاتّساع في المتعدّي الى اثنين له ما يشبه به ، وهو المتعدّي إلى إلى ثلاثة ، فيجوز [٤] فيها .

وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة فليس له ما يشبّه به إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة ، فيمنع .

هذا ما صحّحه ابن مالك ، ونسبه ابن عصفور للأكثرين ، وعزاه غيره للمبرد .

---

(١) الإنسان ١٠ .

(٢) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٧٢ .
وفي أ : « هذا » مكان : « صيد » .

(٣) أ : « ولا يجوز غير المتوسّع فيه » « بإسقاط ذلك في الظرف » .

(٤) من قوله : « فيجوز فيها » إلى قوله : « إذْ ليس لنا فعل » سقط من أ .

وقيل : يجوز في المتعدّي إلى ثلاثة أيضاً ، ونسبه [١] ابن خروف إلى سيبويه ، وأبو حيّان إلى الجمهور ، ولا مبالاة بعدم النّظير . وإلاّ لم يجز في اللاّزم إذ لم يعهد نصبه المفعول ، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز ، فكذا هنا .

وقيل : يمتنع الاتّساع مع المتعدّي إلى اثنين أيضاً [٢] ، لأنه ليس له أصل يشبّه به ، إذ لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحقّ [٣] الأصل ، والحمل إنما يكون على الأصول ، لا على الفروع . وهذا ما صحّحه ابن عصفور قياساً لما ذكر ، وسماعاً ، لأنه لم يَرِدْ إلاّ في المتعدّي لواحدٍ واللاّزم .

قال أبو حيّان : والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدّي لاثنين .

الخامس : ألاّ يكون العامل كان وأخواتها ، إن قلنا : إنها تعمل في الظرف حذراً [٤] من كثرة المجاز . لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدّي [٥] ، والعمل بالشبّه مجاز ، فإذا نصبت الظرف على الاتّساع – وهو مجاز أيضاً – كثر المجاز فيمنع منه .

قال أبو حيّان : وهذا ما يقتضيه النّظر . ونظيره قولهم : دخلت في الأمر لا يجوز حذف « في » [٦] لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظرف بغير وساطة « في » مجازٌ [٢٠٤] فلم يجتمع عليها مجازان .

وقال ابن عصفور : يجوز الاتّساع معها كسائر الأفعال ، أمّا إن قلنا بأنها لا تعمل في الظرف فواضح أنه [٧] لا توسع .

ولا يمنع التوسّع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة ، المعوّض منه التّنوين نحو : سير عليه حينئذٍ .

---

(١) من قوله : « ونسبه ابن خروف » إلى قوله : « إذا لم يعهد نصبه المفعول » سقط من أ .

(٢) من قوله : « أيضاً » إلى قوله : « الخامس » سقط من أ .

(٣) أ . ب : « نحو » مكان « بحقّ » .

(٤) أ ، ب : « خلافاً » مكان : « حذراً » .

(٥) ط فقط : « لأنها إذا رفعت ونصبت تشبيهاً بالفعل المتعدي » .

(٦) « في » سقطت من أ .

(٧) ط فقط : « لأنه » .

وما انتُصِبَ من المصادر نَصْبَ الظّرفِ يجوز فيه التوسّع ومنه : « لَقَدْ تَقَطّعَ بَيْنَكُمْ »[١] . وأمّا صفة الظرف : نحو : سِرْت قليلاً . فيضعف فيها التوسع إلاّ إن وُصِف .

[نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص) : وينوب مصدر عن مكان بِقِلّة ، وزمان[٢] بكثْرة . وقد يجعل ظرفاً دون تقدير ، أو اسم عين[٣] مضاف إليه ، لا مصدر مؤول خِلافاً للزمخشريّ .

(ش) : قد ينوب عن الظّرف مصدرٌ إذا كان الظّرف مضافاً إليه ، فحذف . ولا بُدّ من كونه مُعيّناً لِوَقْت ، أو مِقْدار ، وهو كثير في ظرف الزّمان نحو : جِئْتُك صلاةَ العَصْرِ . أو قُدوم الحاجّ ، وانتظرتك حلب ناقة . قليل في المكان نحو : جَلَسْتُ قُرْب زيد ، أي مكان قربه .

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تَقْديرِ مُضافٍ كقولهم : أحَقّاً انك ذاهب ، أي أفي حقّ .

وقد يكون النائب اسم عين نحو : لا أكلمه القَارِظَيْن ، والأصل : مُدّة غيبة القارظين[٤] .

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أنْ والفعل نحو : « وتَرْغَبون أنْ تَنْكِحُوهن[٥] » إذا قدّر بـ « في » خلافاً للزمخشري .

---

(١) الأنعام ٩٤ .

(٢) أ : « ومضاف بكثْرة » ، تحريف .

(٣) ب ، ط : « أو يقام غير مضاف إليه » ، تحريف . صوابه في أ بدليل قوله في الشرح: « وقد يكون النائب اسم عين » .

(٤) القارظان هما : يذكر بن عنزة . وعامر بن رُهم . وكلاهما من غنزة ، خرجا في طلب القرظ ، وهو ورق السّلَم فلم يرجعا .

(٥) النساء ١٢٧ .

[الظّروف المبنيّات]

(ص) : الكلام في الظروف المبنيّـــات .

(ش) : أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه ، واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتّباً على حروف المعجم .

[إذْ]

(ص) : (إذ) للوقت الماضي ، وللمستقبل في الأصحّ ، وتلزم الظرفيّة ما لم يُضَفْ لها زمان ، والإضافة إلى جملة غير مصدّرة بزال وأخوته ، أو دام أو ليس ، أو لكن ، أو ليت ، أو لعلّ .

ويقبح أن يليها اسم بعده ماض [1] .

وقد يحذف جزؤها وكلها ، فتعوّض تنويناً ، وتكسر للساكنين ، وقال الأخفش : إعراباً . وقد تفتح . وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك « إذا » .

وجوّز الأخفش والزّجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به ، وبدلاً منه . والزمخشريّ : مبتـــدأ .

وهي تجيء للتعليل خلافاً للجمهور حرفاً . وقيل : ظرفاً ، وللمفاجأة بعد بينـــا وبينما حرفاً [2] أو ظرف مكان أو زمان أو زائداً أقوال : وعلى الظرفيّة عاملها . قال ابن جنيّ وابن الباذش تاليها . وعامل بينا مقدّر ، والشّلوبين عاملهما محذوف ، وإذا بدل ، قال أبو عُبَيْدة : وللتحقيق ، وزائدة ، واختاره ابن الشّجريّ بعد بينا وبينما .

(ش) : من الظّروف المبنيّة « إذ » ، والدّليل على اسميّتها قبولُها : التّنوين والإخبار

---

(١) أ : « بعدها ما من » ، تحريف .

(٢) ط : « صرفاً » بالصاد ، تحريف .

بها نحو : مجيئك إذْ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو : « بعد إذْ هَدَيْتَنَا [١] .

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمَل ولِوَضْعها على حرفين ، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي .

وهل تقع للاستقبال ؟ قال الجمهور : لا ، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك : نعم ، واستدلّوا بقوله تعالى : « « يومئذ تحدّث أخبارها [٢] » والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب. «ونُفِخَ في الصّور»[٣] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام : ويحتجّ لغيرهم بقوله تعالى : « فَسَوْف يَعْلَمون إذ الأغلالُ في أعْناقِهِم» [٤] ، فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التّنفيس عليه ، وقد عمل في « إذ » ، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا [٥] .

وتلزم إذْ الظّرفية ، فلا تتَصرّف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة ، إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحو : حِينَئِذٍ ، وَيَوْمَئِذٍ ، و « بَعْد إذْ هَدَيْتَنا » [٦] ، ورأيتك أمس إذ جئت .

وجوز الأخفش والزّجاج وابن مالك : وقوعها مفعولاً به نحو : « واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً » [٧] ، وبدلاً منه نحو : « واذْكُرْ في الكتاب مَرْيَمَ إذ انْتَبَذَتْ » [٨]

والجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيّان : قال : لأنه لا يوجد في كلامهم : أحببت إذْ قدم زيد ، ولا كَرِهْتُ إذْ قدم .

وإنما ذكروا ذلك مع « اذكر » لمّا اعتاص [٩] عليهم ما ورد من ذلك في القرآن .

---

(١) آل عمران ٨ .
(٢) الزلزلة ٤ .
(٣) الكهف ٩٩ .
(٤) غافر ٧٠ ، ٧١ .
(٥) المغنى ١ : ٧٥ .
(٦) آل عمران ٨ .
(٧) الأعراف ٨٦ .
(٨) مريم ١٦ .
(٩) من : عَوِصَ الكلام كَفَرِح ، وعاص يعاص عِياصاً وعَوَصاً : صعب .

وتخريجه سهل ، وهو أن تكون « إذْ » معمولةً [٢٠٥] لمحذوف يدلّ عليه المعنى ، أي : اذكروا حالتكم ، أو قَضِيَّتَكُمْ [١] أو أَمْرَكم ، وقد جاء بعض ذلك مصرّحاً به قال تعالى : « واذْكُروا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُم إذْ كُنْتُم أعداءً » [٢] فإذْ ظرف معمول لقوله : « نِعْمَةَ الله » . وهذا أولى من إثبات حكم كلّيّ بِمُحْتَمَلٍ [٣] بل بمرجوح . انتهى .

وجوّز الزمخشريّ وقوعها مبتدأ ، فقال في قراءة بعضهم : « لمن مَنَّ الله على لمُؤْمنين » [٤] : إنه يجوز أنّ التقدير : « مِنّة [٥] إذ بعث » . وأن تكون « إذْ » في محل رفع كإذا في قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً [٦] .

قال ابن هشام : فمقتضى هذا أنّ « إذْ » مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلاً .

---

(١) ب : « قصدتكم » ، ط : « قضيّم » كلاهما تحريف . صوابه في أ .

(٢) آل عمران ١٠٣ .

(٣) أ ، ب : « حكم كليّ محتملّ » صوابه في ط .

(٤) آل عمران ١٦٤ .

(٥) وموضع الشاهد قوله بعدها : « إذ بعث فيهم رسولاً » .
وفي ط : « لقد منّ » وهي قراءة حفص صوابه في أ ، ب ، والمغني ١ : ٧٥ .
وفي النسخ الثلاث : « منه » بالهاء ، تحريف ، وصوابه : « مِنّة » من قولهم : اصطنع عنده صنيعة ومنّة = امتنّ .
والمعنى على هذه القراءة في رأي الزمخشريّ : « لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه » .

(٦) ونقد ابن هشام الزمخشريّ في هذا المثال — فقال : « ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ، لأن الكلام في « إذْ » لا في : « إذا » وكان حقه أن يقول : إذ كان ، لأنهم يقدرون في هذا المثال ونحوه : « إذْ » تارة : و « إذا » أخرى بحسب المعنى المراد .
ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا ، والمشهور أنّ حذف الخبر في ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن : « إذا » المقدّرة في المثال في موضع نصب ، ولكن جوّز عبد القاهر كونهما في موضع رفع تمسّكاً بقول بعضهم : « أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة » بالرفع ، فقاس الزمخشري « إذْ » على : « إذا » والمبتدأ على الخبر » .
انظر المغني ١ : ٧٥ .

وتلزم إذْ الإضافة إلى جملة ، إمّا اسمية نحو : « واذْكُروا إذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ »[١] « إذْ هُما في الْغارِ »[٢] ، أو فعليّة كما سبق .

ويَقْبُحُ في الاسميّة أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو : جئتك إذْ زيد قام . ووجْهُ قُبْحِه أنّ « إذْ » لمّا كانت لِمَا مضى ، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزّمان ، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذْ زيد يقوم فإنه حسن .

ويشترط في الجملة ألاّ تكون[٣] شرطيّة ، فلا يقال : أتذكر إذ إنْ تأتنا نُكْرِمْك ، ولا إذْ مَنْ يأتِكَ تُكْرِمْه ، إلاّ في ضرورة .

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها « إذْ » فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقولـه :

٧٩٥ – والعيشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاك أفْنانا[٤] .

والتقدير : إذْ ذاك كذلك .

وقد تحذف الجملة كلّها للعِلْم بها ، ويعوّض منها التّنوين . قال أبو حيّان : الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز ، لا واجب ، وتكسر ذالها[٥] حينئذ لالتقاء الساكنين نحو : « وأَنْتُم حِينَئِذٍ تَنْظُرون[٦] » ، أي حين إذْ بلغت الرّوحُ الحلقومَ .

---

(١) الأنفال ٢٦ . (٢) التوبة ٤٠ .

(٣) أ : « أن تكون » بدون لا النافية ، تحريف .

(٤) لابن المعتز . كما نسبه السيوطي في شرح شواهده على المغني .

. هل تَرْجِعَنّ لَيَالٍ قد مَضَيْنَ لنا .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٧ .

وعند صاحب الدرر ١ : ١٧٣ . قائله مجهول .

(٥) ط : « وتكسر النون » تحريف صوابه في أ . ب ، والأسلوب يدلّ عليه .

(٦) الواقعة ٨٤ .

وزعم الأخفش : أنّها حينئذ معربة ، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءٌ ، وحمله على ذلك : أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة ، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ « إذْ » حكم البناء ، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه ، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لإذْ ولا علّة لبنائه إلاّ كونه مضافاً لمبنيّ ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظّرف ، وبأنهم قالوا : « يومئِذاً » بفتح الذال منوّناً ، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه ، فدلّ على أنه مبنيّ مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ، ومرّة على الفتح طلباً للتّخفيف . وهذا معنى قولي : وقد تُفْتَح .

وقولي : وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك « إذا » أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها ، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى : « ولئن أطعتُمْ بَشَراً مِثْلَكُمْ إنكُم إذاً لخاسِرُون »[1] ليست « إذنْ » هذه الكلمة المعهودة ، وإنما هي إذَا الشرطية ، حذفت جملتها التي تضاف إليها ، وعوض منها[2] التنوين ، كما في « يومئذ » . وكنت أستحسن هذا جدّاً ، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في « الإتقان » و « حاشية المغنى » .

وتزاد « إذْ » للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى : « ولن يَنْفَعَكُم اليوم إذْ ظَلَمْتُم أنكم في العذاب مُشْتَرِكُونَ »[3] ، أي لأجل ظلمكم في الدنيا ، وإذْ لم يَهْتَدوا به فسيقولون[4] » ، « وإذْ اعْتَزَلْتُموهم وما يَعْبُدون إلاّ الله فأوُوا[5] » ، وهي حرف بمنزلة لام العلة ، وقيل : ظرف ، والتعليل امستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ .

---

(١) المؤمنون ٣٤ .
(٢) ط : « وعوض ها هنا » ، تحريف .
(٣) الزخرف ٣٩ .
(٤) الأحقاف ١١ .
(٥) الكهف ١٦ .

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه ، وهي الواقعة بعد : « بينا » و « بينمـــا » كقولـــه :

٧٩٦ – • فبينما العُسْر إذْ دارَتْ ميَاسِيرُ [١] •

وقولـــه :

٧٩٧ – بَيْنا كذلك والأعدادُ وِجْهَتُها إذْ راعها لِحَفيف خَلْفَها فَزَعُ [٢]

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان ، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد ، أي زائد؟ أقوال : اختار الثاني أبو حيّان إقراراً لها على ما استقرّ لها ، وابن مالك والشّلَوْبين : الثّالث .

وعلى القول بالظّرفية قال ابن جنّي وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها ، لأنها غير مضافة إليه ، وعامل « بينا » و « بينما » محذوف يفسّره الفعل المذكور .

وقال الشّلَوبين : « إذ » مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بينا » ، و« بينما » ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام ، و « إذ » بدل منهما .

وذكر لـ « إذْ » معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة

---

(١) قيل : لحريث بن جبلة ، وقيل : لعشير بن لبيد العذري وصدره:

• فاسْتَقْدِرِ الله خيراً وارْضَيَنّ به •

أسرار العربية : ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٤٤ .
وسيبويه ٢ : ١٥٨ ، واللسان (قدر) .

(٢) قائله مجهول .

وفي أ ، ط : « لحفيف قبلها » ، وفي ب : لخفيف « قلبها » صوابه في الدرر ١ : ١٧٣
والأعداد : جمع « عِدّ » والعِدّ : الماء الدائم مثل ماء العين .

قاله أبو عُبَيْدَةَ [١] ، وتبعه ابن قُتَيْبَةَ [٢] ، وحملا عليه آيات، منها : قوله تعالى: « وإذْ قال ربُّك لِلْملاَئِكَةِ » [٣] .

والثاني : التّحقيق [٢٠٦] كقد ، وحملت عليه الآية ، قال في « المغني » : وليس القولان بشيء [٤] .

واختار ابن الشّجري : أنها تقع زائدة بعد « بينا » ، و « بينما » خاصّة . قال : لأنك إذا قلت : بينما أنا جالس إذ جاء زيد ، فقدّرتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر ، وهي مضافة إلى جملة : جاء زيد . وهذا الفعل هو الناصب لـ « بينْ » فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

[إذا]

(ص) : (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشّرط غالباً . قال ابن مالك : والماضي . وأنكره أبو حيّان . وقوم للحال ، ويختصّ بالمجزوم به ، وكذا المظنون خلافاً للبيانيِّين بخلاف « إنْ » ، ومن ثمّ لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة ، أو مع « ما » ، ولا تدلّ على تكرار ، ولا عموم على الصحيح فيهما .

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل ، ولو مقدّراً قبل اسم يليه . وجوّزه الأخفش إلى

---

(١) مَعْمَر بن المثنّى اللّغوي البصري ، أخذ عن يونس ، وأبي عمرو ، وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث .
ومن أشهر مصنفاته : المجاز في غريب القرآن – معاني القرآن – الأمثال – اللغات – المصادر – فعل وأفْعَل . توفي سنة ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين .

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ النحويّ اللّغوي .
صنف : إعراب القرآن – معاني القرآن ، غريب القرآن ، جامع النحو ، مشكل القرآن – غريب الحديث – المسائل والأجوبة . توفي سنة ٢٧٦ .

(٣) الحجر ٢٨ .

(٤) انظر المغني ١ : ٧٧ .

اسميّة الجزأين. وأوجب الفراء إيلاءها الماضي شَرْطِيّة . وقال غيره: هو الغالب ، ومن ثمّ قال الأكثرون : ناصبها الجواب لا الشرط .

قال ابن مالك : وتجيء مفعولاً به ، ومجرورة بـ « حتى » ، ومبتدأ .

وترد للمفاجأة فأقوال إذاً [١]. وتلزمها الفاء . قال المازنيّ : زائدة ، ومبرمان : عاطفة ، والزّجّاج : [٢] جزائيّة ، ولا يليها فعل . وثالثها : يجوز مع قد . قال أبو عبيدة : وتزاد .

(ش) : من الظروف المبنيّة «إذا» ، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو : القيام إذا طلعت الشمس ، وإبدالها من اسم صريح نحو : أجيئك غداً إذا طلعت الشمس .

وهي ظرف للمستقبل ، مضمّنة معنى الشروط غالباً ، ومن ثمّ وجب إيلاؤها الجملة الفعليّة ، ولزمت الفاء في جوابها نحو : « إذا جاء نصر الله » [٣] إلى قوله « فسبّحْ » .

وقد لا تضمّن معنى الشرط ، بل تتجرّد للظرفيّة المَحْضة نحو : « والليْل إذا يَغْشى » [٤] ، و « الليل إذا سجى [٥] » .

وزعم قوم : أنها تخرج عن الظرفيّة ، فقال ابن مالك : إنها وقعت مفعولاً به في حديث : « إني لأعلم إذا كنت عنّي [٦] راضية ، وإذا كنت عَليَّ غضبى » ، ومبتدأ

---

(١) في ط : « إذ » تحريف .

(٢) في أ : « والزيادة » مكان : « والزّجّاج » وفي ب ، ط : « والزيادي » وهو تحريف . في النسخ الثلاث صوابه في الشرح المذكور بعد .

(٣) النّصْر ١ . (٤) الليّل ١ .

(٥) الضحى ٢ .

(٦) في النسخ الثلاث « عليّ راضية » وفي المغني ١ : ٨٧ « عنّي » مكان : « عليّ » .

في قوله تعالى : « إذا وقَعَت الواقعة »[١] ، والخبر « إذا » الثانية ، و « خافضةٌ رافعةٌ »[٢] بالنصب حالان ؛ والمعنى وقت وقوع الواقعة ؛ خافضة لقوم ؛ رافعة لآخرين ، هو وقت رَجّ الأرض .

ومجرورة بـ « حتّى » في قوله تعالى : « حتّى إذا جاؤُها »[٣] . وسبقه إلى ذلك ابن جنّيّ في الثاني ، والأخفش في الثالث .

والجمهور أنكروا ذلك كلّه . وجعلوا « حتّى » في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ، ولا عمل له ، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف ، أي انقسمتم أقساماً ، وكنتم أزْواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى ، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف ، هو مفعول : أعلم ، أي شأنك ونحوه .

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال ، فقال ابن مالك : إنها وقعت للماضي في قوله تعالى : « وإذا رَأَوْا تِجارةً أو لَهْواً انْفَضّوا إليْها »[٤] ، « فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم ، وكذا « ولا عَلى الّذين إذا ما أتَوْك لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أجِدُ »[٥] الآية.

وقال قوم : إنها وقعت للحال في قوله تعالى : « واللّيل إذا يغشى »[٦] ، لأن الليل مقارن للغشيان .

وتختصّ إذا بما يتعيّن وجوده نحو : آتيك إذا احْمَرّ البُسْر ؛ أو رجّح نحو : آتيك إذا دعوتني . بخلاف إنْ فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه ، والمستحيل كقوله : « قل إنْ كان للرّحْمن ولدٌ »[٧] ، ولا تدخل على متيقّن ولا راجح . وقد تدخل على المتيقّن لكونه مبهم الزمان نحو : أفإنْ مِتّ فَهُمُ الخالِدُون »[٨] .

---

(١) الواقعة ١ .
(٢) الواقعة ٣ في قراءة .
(٣) الزمر ٧٣ .
(٤) الجمعة ١١ .
(٥) التوبة ٩٢ .
(٦) الليل ١ .
(٧) الزخرف ٨١ .
(٨) الأنبياء ٣٤ .

ولكون (إذا) خاصًّا [١] بالمتيقّن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلاّ في الضرورة كقوله :

٧٩٨ - • وإذا تُصِبْك خَصاصةٌ فتَحَمّل [٢] •

وإذا دلّت « إذا » على الشّرط . فلا تدل على التّكرار على الصحيح ؛ وقيل : تدلّ عليه كـ « كلّما » ، واختاره ابن عصفور ؛ فلو قال : إذا قمت فأنت طالق ، فقامت ، ثم قامت أيضاً في العِدّة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول دون الثاني [٣] .

وكما لا تدل على التّكرار لا تدلّ أيضاً على العموم على الصّحيح . وقيل : تدلّ عليه ، فلو قال : إذا طلّقت امرأة من نسائي ، فعبدٌ من عبيدي حرٌّ ، فطلق أربعاً لم يُعتق إلا عبدٌ واحدٌ . وتنحلّ اليمين على الأول ، ويُعتق أربعٌ على الثّاني .

وتلزم « إذا » الإضافة إلى جملة صدرها فعل ، سواء كان مضارعاً نحو : « وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا » [٤] .

« وإذا لم تأتِهِمْ بآية » [٥] أم ماضياً نحو : « إذا جاءك المنافقون » [٦] .

وزعم الفراء أن « إذا » إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلاّ الماضي .

وقال ابن هشام : إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع ، وقد اجتمعا في قوله :

---

(١) في ب : « خاصٌّ » بالرفع .

(٢) لعبد قيس بن خفاف . وصدره :

• وَاسْتَغْنِ ما أغناك ربُّك بالغِنَى •

المغني ١ : ٨٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧١ .

ويروي : « فتجمل » بالجيم ، و « تحمّل » بالحاء .

(٣) يعني بالأول : عدم الدلالة على التكرار ، ويعني بالثاني : الدلالة على التكرار .

(٤) الأحقاف ٧ ، وسبأ ٤٣ .

(٥) الأعراف ٢٠٣ . (٦) المنافقون ١ .

٧٩٩ – والنّفسُ راغبة إذا رغّبتهـا وإذا تُردّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ[1] [٢٠٧]

– وقد يليها اسم بعده [2] فعل [3] فيقدر[4] قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو : « إذا السّماء انْشَقّتْ » . [5] .

وجوز الأخفش إيلاءها جملةً فيها اسمان : مبتـدأ وخبر من غير تقدير فعل كقولـه :

٨٠٠ – • إذا بـا هِـلٍ تَحتَهُ حَنْظَلِيّـةٌ [6] •

وفي ناصب إذا قولان : أحـدهما : أنه شرطها ، وعليـه المحققون واختاره أبو حيّان حملاً لها على سائر أدوات الشرط .

والثاني : أنّه ما في جوابها من فعل وشبهه ، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنهـا ملازمة الإضافة إلى شرطها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف .

فالإشارة إليه [7] بقولي : و« من ثَمّ » ، إلى قولي : و « تضاف أبداً » . والأوّلون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا : بعدم إضافتها .

---

(١) لأبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١ : ٣ .
(٢) أ : « بعد » بدون ضمير .
(٣) أ : « اسم » مكان « فعل » ، تحريف .
(٤) ط : « مقدر » بالميم .
(٥) الانشقاق ١ .
(٦) للفرزدق . وعجزه :

• له ولدٌ منها فَذَاك المُدَرّعُ •

ديوان الفرزدق ٥١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٣٣٣ .
وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٠ .
ويروى : « المدرّع » بالدال المهملة ، ومعناه : إذا ولد الرجل الباهليّ من امرأة حنظليّة ، فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهب للبس الدّرع .
ويروى بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه . وانظر الدرر ١ : ١٧٤ .
(٧) « إليه » سقطت من ط .

وترد « إذا » للمفاجأة فتختص بالجملة الاسميّة فيما جزم بـــه ابن مالك : وردّه أبو حيـــان .

وقيل : تدخل على الفعل مطلقاً ، وقيل : تدخل على الفعليّة المَصْحُوبة [١] بـ «قد» نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو : خرجت فإذا قد قام زيد . قال في المغني : ووجهه أنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصّة بالفعليّة ، والفرق حاصل بـ « قد » إذ لا يقترن الشرط بها ، ولا يحتاج لجواب .

ولا تقع في الابتداء .

ومعناها : الحال لا الاستقبال نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه : « فإذا هي حيّةٌ تسعى » [٢] وهي حينئذ حرفٌ عند الكوفيين والأخفش ، واختاره ابن مالك ، ويرجّحه قولهم : خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إنّ ، لأن إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جنّيّ ، وأبي بكر بن الخيّاط [٣] واختاره ابن عصفور .

وظرف زمان عند الرّياشي والزّجّاج ، واختاره الزمخشريّ ، وابن طاهر وابـــن خروف ، والشّلوبين إبقاء لها على ما ثبت لها ، فإذا قلت : خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان ، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان ، لأنه لا يخبر به عن الجُثّة ، ولا على الحرف ، لأنه لا يخبر به .

وتلزمها الفاء داخلة عليها . واختلف فيها ، فقال المازني : هي زائدة للتأكيد ، لأن

---

(١) ط فقط : « تدخل على الفعل المصحوب بقد » .

(٢) طه ٢٠ .

(٣) محمد بن أحمد بن منصور ، أبو بكر بن الخياط النحوي .
صنّف : معاني القرآن ــ النحو الكبير ــ المقنع في النحو ــ الموجز في النحو . مات ٣٢٠ . وفي ط : « أبو بكر » . تحريف.

إذا الفجائية فيها معنى الإتباع ، ولذا وقعت في جواب الشّرط موقع الفاء ، وهذا ما اختاره ابن جنّي .

وقال مبرمان : هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها ، واختاره الشّلوبين الصّغير [١] ، وأيّده أبو حيّان بوقوع ثمّ موقعها في قوله تعالى : « ثُمّ إذا أنتم بَشَرٌ تَنْتَشِرون [٢] » .

وقال الزجّاج : دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط .

وزعم أبو عبيدة أن « إذا » قد تزاد ، واستدلّ بقوله :

٨٠١ ـ حتى إذا أسْلَكُوهم في قُتَائِدَةَ شلاً كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا [٣]

قال : فزادها لعدم الجواب ، فكأنه قال : حتى أسلكوهم [٤] ، وتأوله ابن جنّي على حذف جواب إذا .

---

(١) هو محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبدالله ، يُعْرف بالشّلوبين الصغير . شرح أبيات سيبويه ، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجُزُوليّة ، مات ٦٦٠ .

(٢) الرّوم ٢٠ .

(٣) لعبد مناف بن ربع الهذليّ . ونسبه المرتضى في الأمالي ١ : ٣ ، ٢ : ٣١ للهذليّ .
من شواهد : مجاز القرآن ١ : ٣٦ ، ٣٧ .
والإنصاف ٢ : ٤٦١ ، والخزانة ٣ : ١٧٠ .
وانظر معجم البلدان ٧ : ٣٢ . وروايته : « أسلكوها » مكان : « أسلكوهم » وانظر أيضاً اللسان (قتد) .
وفي أ : « سلكوهم في مناهرة غلا كما شلت » ، تحريف .
وفي ط : « سلكوهم في مناوءة شلا كما شلت » تحريف .
وصواب التحريف في النسخ الثلاث من المراجع السابقة .

(٤) في النسخ الثلاث : « سلكوهم » من دون همزة .
والصواب « من المجاز » المنقول عنه هذا النصّ ١ : ٣٦ ، ٣٧ .

[الآن]

(ص) : (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفرّاء منقولاً من «آن»[١] والمختار إعرابه ، وألفه عن واو ، وقيل : ياء ، وقيل : أصله : أوان ، وقيل : ظرفيته غالبة .

(ش) : من الظروف المبنيّة « الآن » ، والدّليل على اسميته دخول « أل » وحرف الجرّ عليه ، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به ، أو الحاضر بعضه نحو : « فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ »[٢] . « الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ »[٣] .

قال ابن مالك : وظرفيّته غالبة لازمة ، فقد يخرج عنها إلى الاسميّة كحديث : « فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها »[٤] فـ« الآن » في موضع رفع بالابتداء، و « حين انتهى » خبره ، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض[٥] كقوله :

٨٠٢ – أَإلى الآن لا يَبِينُ ارْعِـــواءٌ لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصابِي[٦]

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه : الأوان ، وقيل عن ياء لأنه من آن يئين : إذا قرب . وقيل : أصله : أوان قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين ، وردّ بأن الواوقبل الألف لا تنقلب : كالجَواد ، والسّواد ، وقيل : حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح استعملوه مرّة على فَعَل ، ومرة على فَعال ، كزمَن وزَمان .

---

(١) ط : « أن » بالهمزة المحققة ، تحريف ، صوابه من الشرح الآتي .
(٢) الجنّ ٩ . (٣) الأنفال ٦٦ .
(٤) الحديث ذكره مسلم في باب الجنة : ٣١ . وفي مسند أحمد بن حنبل ٢ : ٣٧١ ، وروايته : « حتى انتهى » مكان : « حين انتهى » .
(٥) « ماض » مكانها بياض في أ . (٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧٤ .

واختلف في عِلّة بنائه ، فقال الزّجّاج [١] : بني ، لتضمّنه معنى الإشارة ، لأن معناه : هذا الوقت ، وَرُدّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة . وهو لا تدخله أل .

وقال أبو عليّ : لتضمّنه لام التعريف ، لأنه استعمل معرفة . وليس علماً ، وأل فيه زائدة ، وضعّفه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير [٢٠٨] المضمّن معناه ، فكيف إذا كان إيّاه .

وقال المبرّد وابن السّراج ، لأنه خالف نظائره ، إذْ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام . وباب اللاّم أن يدخله [٢] على النكرة .

وكذا قال الزمخشريّ : سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللاّم ، لأن [٣] حق الاسم في أول أحواله التجرّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه ، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء . وأشبه الحروف .

وردّه ابن مالك بلزوم بناء الجمّاء الغفير [٤] ،واللات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام ، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف [٥] ، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وهو باطل بإجماع .

وقال ابن مالك : بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد ، لأنه لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يصغّر بخلاف حين ووقت ، ووِمان ومدّة .

قال أبو حيّان : وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشريّ .

---

(١) جملة : « فقال الزجاج » سقطت من أ .

(٢) ب ، ط : « يدخل » .

(٣) من قوله : « لأن حق الاسم » إلى قوله : « في أول أحواله » سقط من أ .

(٤) أ : « الجمّ الغفير » .

(٥) أ : « موجبة شبه الحرف » بإسقاط لام الجرّ .

وقال الفرّاء : إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو : « آن » معنى : حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ : « أنهاكم عن قيل وقال » .

وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه « أل » ، كما لا تدخل على قيل وقال : ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال .

وذهب بعضهم إلى أنه معرب ، وفتحته إعراب على الظرفيّة ، واستدلّ له بقوله :

٨٠٣ - كأنّهما مِلآنِ لم يتَغيّرا [1] .

بكسر النون ، أي : من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجرّ ، فدلّ على أنّه معرب .

وضعّفه ابن مالك باحْتِمال [2] أن تكون الكسرة كسرة بناء . ويكون في بناء : الآن لغتان : الفتح والكسر كما في شتّان ، إلا أن الفتح أكثر وأشهر .

والمختار عندي : القول بإعرابه ، لأنه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة ، فهو منصوب على الظرفيّة ، وإن دَخَلَتْهُ « مِنْ » جُرّ ، وخروجه عن الظرفية غيرُ ثابتٍ ، ولا ولا يصلُح الاستدلال له بالحديث السّابق ، لما تقرّر غير مرّة .

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ إنّ الذي قال بأن أصله : « أوان » يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب .

---

(١) لأبي صخر الهذلي .
وتمامه :

. وقد مرّ للدّارين من بعدنا عصْرُ .

من شواهد : شذور الذهب ١١٦ ، واللسان (أين) نسبه إلى ابن صخر . وفي ط « وكأنها » تحريف .

(٢) أ : « بإضمار » ، تحريف .

[أمس]

(ص) : (أمس) : لما يلي يومك مبنيّ على الكسر ، قال الزّجاج والزّجّاجيّ : والفتح لغة ، وإعرابه غير منصرف رفعاً ، ومطلقاً ، ومنصرفاً لغة . وزعمه قوم : محكيّاً من الأمر ، فإن قارن أل أعرب غالباً ، وكذا إن أضيف ، أو نكّر ، أو ثنّي ، أو جمع ، أو صغّر .

(ش) : أمس اسمٌ مَعْرِفةٌ متصرّف يستعمل في موضع رفْع ونصبٍ وجرٍّ ، وهو اسم زمانٍ موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، أو ما هو في حكمه في إرادة القُرْبِ ، فإن استعمل ظرفاً فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب .

وعلة بنائه : تضمّنه معنى الحرْف ، وهو لام التّعريف ، ولذا لم يُبْنَ « غَد »[1] مع كونه معرفة ، لأنّهُ لم يتضمّنها ، إنّما يتضمّنُها ما هو حاصلٌ واقعٌ و « غد » ليس بواقع .

والفرْقُ بينه وبين « سَحَر » حيث لم يُبْنَ أنه لما عُدِل عن السّحر لم يضمّن معنى الحرْف ، بل أنيب مناب السّحَر المعرّف ، فصار معرفةً مثله بالنّيابة ، كما صار عُمَرُ معرفةً بالنيابة عن عامِر العَلَم .

وقال ابن كَيْسَان : بُنِي ، لأنه في معنى الفعل الماضي ، وأعرب « غد » ، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب .

وقال قوم : عِلّة[2] بنائه : شَبَهُ الحَرْف إذا افْتُقِرَ في الدّلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه . وقال آخرون : بني لشبهه بالأسماء المُبْهَمَة في انتقال معناه ، لأنه لا يختصّ بمسمّى دُونَ آخر .

وأجاز الخليل في : لقيته أمس أن يكون التّقدير : لقيته بالأمس ، فحذف الحرفين :

---

(١) أ : « لم يبيّن » تحريف ، وفي أ أيضاً : « مذ » مكان : « غد » تحريف .

(٢) ط فقط : « عليّة بنائة » .

الباء ، وأل ، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب .

وزعم قوم منهم الكسائي : أنه ليس مبنيّاً ولا معرباً ، بل هو محكيّ سمّي بفعل الأمر من المساء ، كما لو سمي بأصْبح من الصّباح [١] ، فقولك : جئت أمس ، أي اليوم [٢] الذي كنا نقول فيه : أمس عندنا أو معنا ، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزوّر والخليط إذا أرادوا [٣] الانصراف عنهم ، فكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت .

وتعريفه بأل [٤] إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك . وقال السّهيلي : تعريفه بالإضافة كتعريف جُمَع [٥] .

وإن استعمل غير ظرف ، فذكر سيبويه عن الحجازيّين بناءَهُ على الكسر رفعاً ونصباً ، وجرّاً ، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وأحببت أمسِ ، وما رأيتك مذ أمسِ [٢٠٩] قال :

٨٠٤ - اليوم أعلم ما يَجِيءُ بـــه وَمَضَى بِفَصْلِ قَضائِهِ أمْسِ [٦]

---

(١) قال ابن الأنباري : « أدخل اللام والألف على « أمس » وتركه على كَسرِه ، لأن أصل : « أمس » عندنا من الإمساء ، فسمّي الوقت بالأمر ، ولم يغير لفظه .

من ذلك قول الفرزدق :

ما أنت بالحَكَم التُرضى حكومته ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدل

فأدخل الألف واللام على : « ترضى » وهو فعل مستقبل على جهة الاختصاص بالحكاية . انظر اللسان (أمس) .

(٢) « اليوم » سقطت من ط . (٣) في النسخ الثلاث : « إذا أراد » تحريف .

(٤) « بأل » سقطت من أ .

(٥) في اللسان (جمع) : « وفي الصحاح » وجُمَعُ : جمْع جُمعَة وجمع جمْعاء في تأكيد المؤنث تقول : رأيت النساء جمعَ غير منوّن ولا مصروف .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٧٥ لأسقف نجران .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤٨٥ ، وشذور الذهب : ٩٨ .

ونقل عن بني تميم : أنهم يوافقون الحجازيين حالةَ النصب والجرّ في البناء على الكسر ، ويُعْربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرّفع . قال شاعرهم :

٨٠٥ – اعْتَصِم بالرّجاء إنْ عنّ يأسٌ وتناسَ الذي تَضمّن أمسُ [١]

ومن بني تميم من يُعْرِبُه إعراب ما لاينصرف في حالتي النصب والجرّ أيضاً ، وعِلّتهُ ما ذكر في « سَحَر » من العدل والتّعريف ، وعليه قوله :

٨٠٦ – . إنّي رأيت عجباً مُذْ أمْسا [٢] .

ومنهم مَنْ يُعْرِبُهُ إعراب المُنصرف فينوّنهُ في الأحوال الثّلاثة ، حكاه الكسائي .

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤٨٤ ، والأشموني ٣ : ٢٦٨ .

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

. عَجائِزاً مِثْلَ السّعالِي خَمْسا .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٤ ، والخزانة ٣ : ٢١٩ .
والأشموني ٣ : ٢٦٧ ، وأوضح المسالك رقم ٤٨٣ .
هذا وقد ذكر الأشموني « أن الزّجاج : زعم أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بهذا الرجز . قال في شرح التّسْهيل : ومُدّعاهُ غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرّفع . ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أمسا » فتح إعراب .
وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحقّ ألاّ يعوّل عليه » اهـ .
وفي رأيي أن نسبة هذا الرأي للزجّاج فيها نظر ، لأن هذا الرأي نَسَبَهُ ابن هشام في شرح شذور الذهب للزجّاجيّ ص ١٠٠ ، ولأن كنية الزجّاج « أبو إسحاق » وكنية الزّجّاجيّ « أبو القاسم » كما أشار إلى ذلك الأشموني نفسه .
وعند السيوطي – كما في الهمع – هذا الرأي منسوب للزجاج والزجاجيّ معاً .

وحكَى الزّجّاج : أن بعض العرب ينوّنهُ ، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات .

وحكى الزّجّاجيّ والزّجّاج : أن من العرب من يبنيه وهو ظرْفٌ على الفتح ، فتلخّص فيه حال الظرفيّة لغتان : البناء على الكسر وعلى الفتح ، وحال غير الظّرفية خمس لغات : البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً ، وبتنوينٍ ، وإعرابه منْصرفاً وغير منصرف مطلقاً ، وإعرابه غير منصرف رفعاً ، وبناؤه نصباً وجرّاً .

فإن قارنه « أل » أعرب غالباً نحو : إنّ الأمسَ ليومٌ حَسَنٌ ، وقال تعالى : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأمسِ » [1] .

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ[2] البناءَ مع أل ، قال :

٨٠٧ – وإنّي وقَفْتُ اليوم والأمسِ قبله بِبَابِكَ حتى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ[3]

فكسر السِّين ، وهو في موضع نصب عطْفاً على اليوم .

قالوا : والوجْهُ في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تَعْريفٍ ، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاسْتُدِيمَ البناءُ ، أو تكون هي المعرفة ، ويجرّ على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء .

وَيُعْرَبُ أيضاً حال الإضافة نحو : إنّ أمسنا [4] يوم طيِّبٌ ، وحال التنكير نحو : مضى لنا أمس حَسَنٌ ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، وحال التّثْنِيَة نحو : أمسان ،

---

(١) يونس ٢٤ . (٢) أ : « يستجب البناء » بالجيم ، تحريف .

(٣) لنُصَيْب ديوانه ٦٢ ، وروايته : « على الباب » . مكان : « ببابك » ، و « ثويت » مكان : « وقفت » وذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٦ ، أنه لم يعثر على قائله .
والبيت من شواهد شذور الذهب : ١٠١ ، واللسان (أمس) والخصائص ١ : ٣٩٤ ، ٣ : ٥٧ .

(٤) ط : إنّ أسسنا » بسينين ، تحريف .

وحال الجمع نحو : آمُس وآمَاس ، وأُموس [١] قال :

٨٠٨ ـ مرّت بنـــا أوّلَ من أموسِ تميسُ فينا ميسَةَ العَرُوس [٢]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشّافية) [٣] : وحال التّصغير . قال أبو حيّان : وهو مخالفٌ لنصّ سيبويه وغيره من النّحاة : أن أمس لا يصغّر ، وكذا « غداً » استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكّناً ، وهو اليوم والليلة ، قال : نعم ذكر المبرّد : أنّه يصغّر فتبعه عليه ابن مالك ، وكذا ذكر ابن الدّهان في (الغُرّة) [٤] ، وهو ذهول عن نصّ سيبويه .

[بعـــد]

(ص) : (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة ، فإن أضيف أو حذف مضافه ، ونوي لفظه أعرب ، أو معناه : ضمّ بناء ، وقد ينوّن حينئذ ، ويفتح إعراباً . وإن نكّر [٥] نصب ظرفاً ، وقد يجرّ ويرفع ولا يضاف لجملة حتّى يكفّ بـ « ما » .

---

(١) في ط : « أأمُس » و « أماس » صوابه : آمُس بقلب الهمزة الثانية مدّة ، وأمّا « أماس » بهمزة واحدة فهو محرّف : صوابه : آمَاس » . وانظر القاموس .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد شذور الذهب ١٠٠ ، واللسان (أمس) .
وروايته : « مشية العروس » مكان : « ميسة » .
وفي النسخ الثلاث : « به تميس فينا ميسة العروس »
بزيادة « به » تحريف .

(٣) « الشافية » سقطت من أ .
وفي ط : « الكافية والشافية » بواو العطف . تحريف . صوابه في ب .

(٤) لعلّه « الغرّة المخفيّة في شرح الدرّة الألفيّة في النحو » انظر كشف الظنون ٢ : نمر ١١٩٨ .

(٥) « نكر » سقطت من أ .

(ش) : من الظروف المبنيّة في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال :

أحدها : أن يصرّح بمضافه نحو : جئت بعدك ، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفيّة .

ثانيها : أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، قصداً للتنكير فكذلك ، كقوله [١] :

٨٠٩ - • فما شَرِبوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَا [٢] •

وقد يجرّ ، قرىء « لله الأمرُ من قَبْلِ ومن بَعْدِ [٣] » بالجر والتنوين . وقد يرفع ، روي : « فما شَرِبُوا بعدٌ » بالرفع .

ثالثها : أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه ، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينوّن لانتظار المضاف إليه المحذوف .

رابعها : أن يحذف وينوى معناه ، فيُبْنَى على الضمّ ، نحو : « لله الأمْرُ من قبلُ ومن بعدُ » أي قبل الغلبة وبعدها .

وعلّله ابن مالك بأنه كان حقّها البناء في الأحوال كلّها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ إنها لا تتصرّف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ، ومعنىً لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها ، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت ، فلما قطعت عنها ، ونوي معنى الثّاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين ، فبنيت .

---

(١) أ : « ومنه قوله » .

(٢) نسب إلى بعض بني عقيل ، ولكنه لم يعيّن . وصدره :

• ونحن قتلنا الأُسْدَ أُسْدَ خفيّة •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٤٦ ، وشذور الذهب ١٠٥ . وفي رواية : « أُسْدَ شَنُوءَة » . وانظر تحقيق هذا البيت في هامش أوضح المسالك ، ونقده لرواية العيني .

(٣) الروم ٢ .

وفي (الإفصاح) [١] أكثر النحويين يقولون : لما أفردت من مضافها وتضمّنته أشبهت الحروف لتعلّقها بالمحذوف بعدها معنى تعلّق الحروف بغيرها . فبنيت لذلك . وقد تفتح [٢] في هذه الحالة بلا تنوين ، وقد تضمّ مع التنوين . وكلاهما إعراب . حكى هشام [٣] : رأيته قبلَ ، ومن قبلَ ، وأنشد : [٢١٠]

٨١٠ – • ولا وَجَد العُذْرِيّ قبلُ جَمِيلُ [٤] •

وأنشد الخليل قوله :

٨١١ – • فمـا شربوا بَعْدٌ على لَذّةِ خَمْرا [٥] •

بالضم والتنوين [٦] .

ولا يضاف « بعد » لجملة ما لم يكف بـ « ما » كقوله :

---

(١) سبق الحديث عنه ١ : ٨٩ .

(٢) من قوله : « وقد تفتح » إلى قوله : « مع التنوين » سقط من أ .

(٣) سبق ذكره ١ : ١٢٤ .

(٤) قائله مجهول . وذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٦ أنه لم يعثر على تتمّته . وقد عثرت عليها وهي :

• فما وَجَدَ النّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ •

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٥٤٥ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ : ٢٥٠ .

وقد ذكره السيوطيّ شاهداً على أن : « قبل ، وبعد قد يضمّان وينوّنان . وذكر شاهداً في إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري والإنصاف على أن الياء قد تحذف من « قبل » ويكتفي بالكسرة .

وفي الدرر ضبط الشاهد على النحو الآتي :

« ولاوْجد العذارى » الخ بسكون الجيم ، وزيادة ألف بين الذال والراء ، تحريف . صوابه في الهمع وايضاح الوقف والإنصاف . و « جميل » في الشاهد هو جميل بن مَعْمَر العذريّ .

(٥) تقدم الكلام عليه : انظر الشاهد رقم ٨٠٩ .

(٦) ب ، ط : « بالضم منوّناً » .

٨١٢ ــ أعلاقةً أمَّ الوليِّدِ بَعْدَ مـــا أفنانُ رأسِكِ كالثَّغام المُخْلَس [١]

[قبل ، أول ، أمام ، قدام ، وراء ، خلف ، أسفل]

(ص) : ومثله فيما ذكر ، قبل ، وأول ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وتصرّف الكل متوسّط ، وأنكره الجَرْميّ . ويمين وشمال ، وفوق وتحت ، ولا يتصرّفان ، وعل . وأنكر ابن أبي الرّبيع إضافتها لفظاً . وأثبته الجوهري . ودون ، وحسب ، لكن نصبهما على الحال ، وغير بعد ليس .

قال السّيرافي وابن السّرّاج وأبو حيّان : ولا يجوز فتحها . والمختار وفاقاً للأخفش إعرابها مطلقاً ، وألحق بعضهم كلاًّ ، ولا يتصرّف مبنيّها .

والصحيح أنّ أصل (أول) : أو أل ، وأنه لا يستلزم ثانياً ، وإذا وقع اسماً صُرِف وأنّث بالتاء بقلّة .

(ش) : مثل (بعد) فيما تقدّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضّمّ للعلّة المذكورة « قبل » ، و « أوّل » ، و « أمام » ، و « قدّام » ، و « وراء » ، و « خَلْف » ، و « أسْفل » ، و « يمين » ، و « شمال » ، و « فوق » ، و « تحت » ، و « عل » ، و « دون » ، و « حسب » ، و « غير » ،

ومن بناء « قبل » الآية السابقة [٢] ، ومن تنكيرها قوله :

٨١٣ ــ • فَساغَ لِيَ الشّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً [٣] •

---

(١) للمرار الأسدي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٦٠ ، والخزانة ٤ : ٤٩٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٧٢٢ .

وأفنان الرأس : خصل الشعر . والثّغام : شجر إذا يبس أبيض . والمخلس ــ ما اختلط فيه البياض بالسواد . وانظر الدرر ١ : ١٧٦ .

(٢) وهي قوله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » الروم ٤ .

(٣) لعبدالله بن يعرب . وعجزه :

وقد تقدّمت قراءة : « من قبلِ » بالجرّ ، والتّنوين .

ومن نيّة لفظ المضاف إليه فيه قوله :

٨١٤ – • ومن قَبْلُ نادى كلُّ مَوْلًى قَرابَةً [١] •

كذا رواه الثّقات : بكسر اللام .

وحكى أبو عليّ : « ابدأ بهذا من أوّلَ » بالفتح على تنكيره ممنوع الصّرف ، وبالضمّ على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه ، وبالجرّ على قصد لفظه ، قال في (الصحّاح) : فإن أظهرت المحذوف نصبت ، فقلت : ابدأ به أوّل فعلك .

وقال الشاعر :

٨١٥ – أمامَ وخَلْفَ المرء من لُطْفِ ربّه
كَوالِيءُ تَزْوي عنه ما كان يَحْذَرُ [٢]

وحكى الكسائي : أفَوْق تَنام أم أسْفَلَ بالنصب على تقدير : أفوق هذا أم أسفله ، قال الشاعر :

٨١٦ – • ... ولم يكن لِقاؤُك إلاّ من وراءُ وراءُ [٣] •

• أكاد أغصُّ بالماء الفُرَاتِ •

من شواهد : شذور الذهب ١٠٤ ، وروى : « بالماء الحميم » .

والأشموني ٢ : ٢٦٩ .

(١) مجهول القائل ، وتمامه :

• فما عطفتْ مَوْلًى عَلَيْه العَواطِفُ •

ويروى : « مولَى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة ، وقرابةٍ بالكسر مضاف إليه .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٦٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٤٤ .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٧٧ .

من شواهد : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٢ رقم ١١١ .

(٣) قائله عُتَيّ بن مزاحم العقيلي ، وأوّله :

• إذا أنا لم أومَنْ عليك •

وقـــال :

٨١٧ – • لَعْنَاً يُشَنُّ عَلَيْهِ من قُدَّامُ [١] •

وقـــال :

٨١٨ – • وأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ من عَلُ [٢] •

وقـــال :

٨١٩ – • كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ [٣] •

أي : من مكان عالٍ .

انظر الكامل للمبرد ١ : ٦١ ، وشذور الذهب : ١٠٣ .

ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٧٧ أنه لم يعثر على قائله .

وفي ط : « لقاءك » بالنصب ، تحريف . وفي أ : « إلاّ من وراء » بدون تكرار : « وراء » ، تحريف

(١) لرجل من بني تميم وصدره :

• لعن الإلهُ تَعِلَّةَ بن مُسافرٍ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٤٧ .

وتعلّة : عَلَمُ رَجُلٍ ، وفي أ : « لعناً » ساقطة .

(٢) للفرزدق يهجو جريراً . وصدره :

• ولقد سدَدْتُ عليك كلّ ثنيّةٍ •

ديوانه : ٧٢٣ . وروايته :

إني ارتفعت عليك كل ثنيّـــــة وعلوتُ فوق بني كليب من عَلُ

(٣) من معلّقة امرىء القيس المشهورة . وصدره :

• مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً •

من شواهد سيبويه ٢ : ٣٠٩ .

وفي أ : « حطه الليل » تحريف .

وفي رواية الجر أعربت « عل » وجرّت لأن العلوّ أريد به مجهول .

ويقال : قبضت [١] عشرةً فحسبُ ، أي فَحَسْبِي ذلك . وهذا حَسْبُك من أجَلٍ . وقَبَضْتُ عَشَرةً لَيْسَ غَيْرُ ، أي ليس غيرُ ذلك مقبوضاً .

وذكر ابن هشام أنّ شرطها : أن تقع بعد ليس ، وأنّ قول الفقهاء : « لا غيرُ » لحن ، وليس كما قال فقد صرّح السّيرافيّ وابن السّراج وأبو حيّان : بأن « لا » كليس في ذلك ، وأنشد ابن مالك :

٨٢٠ - • لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ [٢] •

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناءُ على الفتح ، فيقال : ليس غَيْرَ .

والأخفش يقول بإعرابها في الضمّ والفتح معاً ، وإنّ حَذْف التنوين لانتظار المضاف إليه ، وعلى الفتح هي خبر ليس ، والاسم محذوف أي : ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك ، ورأيه هو المختار عندي ، لما تقدم في أي الموصولة .

ثم النّصب في الجميع على الظرفيّة إلا « حسب » فعلى الحاليّة . قال ابن هشام : وما أظن نصب « عل » موجوداً .

وأنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً ، لكن الجوهريّ صرّح بجوازه ، فقال : يقال : أتيته من علِ الدّار بكسر اللام [٣] .

قال أبو حيّان : ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد [٤] من جواز

---

(١) أ : « قفيت عشرة » بالفاء والياء تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• جَواباً به تَنْجو اعْتَمِدْ فورَبِّنا •

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٦٧ .

وقد سقطت كلمة : « تسأل » من أ .

وفي النُّسخ الثلاث : « فعن عمل » بالفاء ، صوابه في الدرر ١ : ١٧٧ ، والأشموني .

(٣) انظر : الصحاح (علا) .

(٤) محمد بن الوليد : ولاد ، مصريّ النشأة ، رحل إلى العراق ولقي المبرّد وثعلب ، وأقام ثمانية أعوام يدرس كتاب سيبويه على المبرّد . مات ٢٩٨ .

حذف التنوين من كلّ : فتقول : كلّ منطلق ، جعله غايةً مثل « قبل » و « بعد » حكاه عنه أبو جعفر النحّاس ، وأنكر عليه عليّ بن سُلَيْمان [١] لأن الظُّروف قد قد خُصَّت بعلّةٍ ليست في غيرها .

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرّف .

وأمّا المعرَبُ منها فذكر ابن مالك أن « فوق » ، و « تحت » لا يتصرّفان أصلاً ، قال أبو حيّان : ونص على ذلك الأخفش ، فقال : اعلم أنّ العرب تقول : فَوْقَكَ رأسك، وتَحْتَك رجلاك [٢] ، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفين[٣] أو مجرورين بـ « مِن » . قال تعالى : « فخرّ عليهم السّقف من فَوْقِهم»[٤] وقال : « تجري من تَحْتِها الأنهار » [٥] .

وقد جاء جرّ فوق بعلى في قوله :

٨٢١ – فأقسم بالله الّذي اهتَزَّ عَرْشُـهُ عـلى فَوْقِ سَبْـع ..... [٦] .

وبالباء في قوله :

٨٢٢ – . لستَ رهْناً بفَوْقِ ما أَسْتَطِيـعُ [٧] .

---

(١) عليّ بن سليمان النحوي لعله الأخفش .

(٢) في ط : « فوق رأسك ، وتحت رجليك » صوابه في أ ، ب . وفي النسخ الثلاث : « تحتك رجليك » بنصب « رجليك » وهو تحريف ظاهر . صوابه في الخضري ١ : ١٩٩ –.

(٣) ب ، ط ، « إلا ظرفاً » صوابه في أ .

(٤) النحل ٢٦ .

(٥) البقرة ٢٥ وغيرها .

(٦) نسبه في الدرر ١ : ١٧٨ لأبي صخر الهذلي .
وتمامه :
. لا أُعَلِّمُهُ بُطْلا .

(٧) قائله مجهول . وصدره :

وكلاهما شاذّ .

وأمّا « يمين » و « شمال » ، فكثير تصرّفهما كما تقدّم . وأما « قبل » ، و « بعد » ، والسّتّة بعدهما إلى أسفل ، فتصرّفها متوسط ، قرىء « والرّكبُ أسفلُ منكم » [1] ، بالرّفع . وقال :

٨٢٣ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْن تحسب أنّهُ
مَوْلى المخَافَةِ خَلْفُها وأمامُها [2]

ويقال : أمام زيد آمن من ورائه .

وزعم الجَرْمي : أنه لا يجوز استعمالها إلاّ ظرفاً ، ولا يقاس على استعمالها اسماً .

ولا تضاف « قبل » أيضاً لجملةٍ ما لم تُكَفّ بـ « ما » نحو : قَبْلَما .

[أوّل]

وبقي مسائل تتعلّق بأول :

الأولى : الصّحيح أن أصله : « أوْأل » بوزن أفْعل ، قلبت الهمزة الثانية واواً ثمّ أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل : أصله : وَوّل بوزن : فَوْعل ، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على أو اول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع .

الثانية : الصّحيح أن أول لا يستلزم ثانياً ، وإنما معناه : ابتداء الشيء ، ثم قد

• كلّفوني الّذي أطيق فإنّي •

وفي ط : « ما أسطيع » من دون تاء .

صوابه في أ ، ب ، والدرر ١ : ١٧٨ .

(١) الأنفال ٤٢ .

(٢) من معلّقة لبيد المشهورة .

من شواهد : الإيضاح ١٨٧ .

يكون له ثان، وقد لا يكون، نقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تَكْتَسِبُ بعده شيئاً[١]، وقد لا تكتسب [٢]. وقيل: إنه يستلزم ثانياً، كما أن الآخر [٣] يقتضي أوّلاً، فلو قال ـ إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنتِ طالق، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره، وقع الطلاق على الأوّل دون الثاني.

الثالثة: لـ «أوّل» استعمالان: أحدهما: أن تكون صِفةً، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل التّفضيل من منع الصّرف، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول «مِنْ» عليه نحو: هذا أول من هذين ولقيته عام أوّل.

والثّاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أوّلاً، ومنه: ما له أولٌ ولا آخر.

قال أبو حيّان: وفي محفوظي أنّ هذا يؤنّث بالتاء، ويُصْرَفُ أيضاً، فيقال أوّلةٌ، وآخِرةٌ بالتنوين.

[بين]

(ص): «بين» للمكان، وقيلَ للزمان، وقال الزّنجانيّ[٤]: بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفه متوسّط.

ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته «ما» أو الألف عرض عليه

---

(١) «وقد يكتسب بعده شيء» سقطت من ب.
وفي أ: «وقد تكسب».

(٢) ب: «وقد يكسر بعد شيئاً» تحريف.

(٣) أ: «الأخير».

(٤) أ: «ابن الزنجاني»، تحريف.
والزّنجاني: هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهّاب ابن أبي المعالي الخزرجيّ الزنجانيّ. سبق ذكره ١: ٦٢.

الزّمان ولزومه . والإضافة للجمل ، ولو فعليّة على الأصحّ ، وقيل : يضاف لزمن محذوف لا الجملة ، وقيل : ما والألف كافّة ، ولا موضع للجملة ، وقيل : ما كافّة ، والألف إشباع ، وقيل : للتأنيث .

وتضاف « بينا » لمصدر ، لا بينما على الأصح . وقيل : هي محذوفة منها ، وتليت ضرورة بكاف التشبيه .

وتركّب (بين) كخمسةَ عَشَر ، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظّرفيّة ، أو أضيف إليها تعيّن زوالها .

(ش) : قال أبو حيّان : أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلل بين شيئين ، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفيّة الزمانيّة .

وصرّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى « إذ » ، ومنه الحديث : « ساعةُ يوْمِ الجُمُعَةَ بين خروج الإمام وإنقضاء الصّلاة » انتهى .

وذكر الزّنجاني : أنّها بحسب ما تضاف إليه [1] ، وتصرّفها متوسّط . قال تعالى « هذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِك » [2] ، لقد تَقَطّعَ بينكُم » [3] بالرّفع ، « مودَّةَ بَيْنِكُم » [4] بالجرّ .

ولا تضاف إلاّ إلى متعدّد . ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفةً بالواو كالآية الأولى .

وإذا لحقتها الألف ، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجُمَل سواء كانت اسميّة كقولـه :

٨٢٤ – • فبينـا نحنُ نرقُبُه أتـانا [5] •

---

(١) أ : « بحسب ما تضاف إليها .
(٢) الكهف ٧٨ .
(٣) الأنعام ٩٤ .
(٤) العنكبوت ٢٥ .
(٥) لرجل من قيس عيلان . وتمامه:
• معلّق وَفْضَةٍ وزنادَ رَاعي •

وقولـــه :

٨٢٥ – • فبَيْنما العُسْرُ إذْ دَارَتْ ميَاسِيرُ [١] •

أو فعليّة ، وهو قليل كقوله :

٨٢٦ – • فَبَيْنَا نَسُوسُ النّاسَ والأمرُ أمْرُنا [٢] •

وتقول : بينما أنْصَفْتَني ظَلَمْتَني [٣] .

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعليّة ، وقال : لا تضاف إلاّ إلى الاسميّة ، وأوّل البيتَ ونحوه على إضمار « نحن » .

وزعم ابن الأنباري أنّ « بين » حينئذ شرطيّة .

وما ذكر من أن الجملة بعد « بينا » و « بينما » مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جرّ ، مذهب الجمهور .

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ : إلى أنّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة ، لأن المضـــاف إلى الجمل ظرف الزّمان ، دون ظَرْف المكان ، ولأن « بَيْنَ » تقع على أكثر من واحد ، لأنها وسط ، ولا بُدّ من اثنين فما فوقهما ،

سيبويه ١ : ٨٧ ، واللسان (بين) . وذكر الدرر ١ : ١٧٨ أنه لم يعثر على قائله .

(١) سبق ذكره . انظر رقم ٧٩٦ .

(٢) لحرقة بنت النعمان . وعجزه :

• إذا نَحْنُ فيهم سُوقةٌ نتنصّفُ •

انظر ديوان الحماسة شرح المرزوقي ٣ : ١٣٠٢ رقم ٤٤٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٢٣ . وروايته :

« سوقةٌ ليس تُنَصّفُ » ونسبه إلى هند بنت النعمان .

وانظر أيضاً الخزانة ٣ : ١٧٨ ، واللسان (بين) .

وفي أ : « نشر الناس » مكان : « نسوس الناس » وهو تحريف .

(٣) في أ : « بينما أنصفني ظلمني .

والتّقدير : بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو . واختاره ابن الباذش .

وذهب قوم : إلى أن « ما » و « الألف » كافّتان ، والجملة ، بعدهما لا موضع لها من الإعراب .

وذهب آخرون : إلى أن « ما » كافّة عن الخفض ، والألف إشباع ، لأن كون الألف كافّة لم يثبت ، وثبت كونها إشباعاً ، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة ، وبعد « ما » لا محل لها من الإعراب . واختاره المغاربة .

وزعم قوم : أنّ الألف للتأنيث . ووزنها : فَعْلى . وردّ بأن الظروف كلها مذكّرة إلاّ ما شذّ وهو قدّام ، ووراء، ولا حاجة إلى الدّخول في الشاذّ من غير داعيـة .

وقد تضاف « بينا » إلى مصدر .

قـال [1] :

٨٢٧ – • بَيْنا تَعنُّقِهِ الكُماةَ ورَوْغِهِ [2] •

وألحق بعضهم « بينما » بها ، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو : بينما قيام زيد قام عمرو .

وقال أبو حيّان : والصّحيح أنه لا يجوز ، لأنه لم يسمع ، ولا يسوغ قياس بينما على بينـا .

ولا تضاف « بينا » إلى مفرد غير [3] مصدر وفاقاً . قال أبو حيان : وسببه أنّهـا

---

(١) من قوله : « قال » إلى قوله : « نحو : بينما قيام زيد » سقط من أ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . وعجزه :

• يَوْماً أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ •

ديوان الهذليين ١ : ١٨ ، واللسان (بين) وابن يعيش ٤ : ٩٩ .

وفي النسخ الثلاث : « تعانقه » مكان : « تعنّقه » . وفي ط : « روعه » بالعين .

(٣) « إلى مفرد غير » سقط من أ .

تستدعي جواباً فلم يقع بعدها [٢١٢] إلاّ ما يعطي معنى الفعل ، وذلك الجملة ، والمصدر من المفردات .

وقد يحذف خبر المبتدأ بعد « بينا » و « بينما » لدلالة المعنى عليه كقوله : « فبينما العسر » [١] . كما قد يُحذف الجواب لذلك كقوله :

٨٢٨ – فبَيْنا الفتى في ظِلِ نعماء غَضَّةٍ تباكرُه أفْنانُها وتُراوِحُ [٢]

إلى أن رمته الحادِثاتُ بنكْبَةٍ يضيقُ بها منه الرِّحابُ الفسائحُ

وتليت بينما بكاف التشبيه في الشعر [٣] ، قال :

٨٢٩ – • بَيْنا كذاك رأيتني مُتَعصِّباً [٤] •

قال أبو حيّان : وبإضافة « بينا » إلى المصدر احتجّ أبو عليّ أن « بينا » ليست محذوفة من بينما ، كما قال بعضهم ، لأن « بينما » لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ « ما » داخلة على الجملتين .

وتركّب « بين » كخمسة عشر فتبنى على الفتح [٥] كقوله :

٨٣٠ – نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـ ضُ القَوْمِ يَسْقُط بَيْن بَيْنا [٦]

---

(١) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٨٢٥ .

(٢) البيتان كما في الدرر ١ : ١٧٩ لمصاد بن مذعور .

وروايته : « أفياؤها » مكان : « أفْنانُها » .

ومن قوله : « فبينا الفتى » إلى قوله : « بنكبة » سقط من أ .

(٣) أ : « في النثر » تحريف .

(٤) لابن ميادة . وتمامه :

• بالخَزِّ فوق جُلالَة سِرْداحِ •

انظر الدرر ١ : ١٧٩ . وفي ط : « مستعصباً » .

(٥) من قوله : « فتبنى على الفتح » إلى قوله : « فإن أضيف صدر بين بين » سقط من أ .

(٦) لعبيد بن الأبرص . ديوانه ١٣٦ .

ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٨٠ أنه لم يعثر على قائله والبيت من شواهد ابن يعيش ٤ : ٧ ، واللسان (بين) .

الأصل : بين هؤلاء وبين هؤلاء [١] ، فأزيلت الإضافة ، وركّب الاسمان تركيبَ خمسة عشر .

فإن أُضيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إلى عجزها جاز بقاء [٢] الظرفية كقولك في أحكام الهمزة : التّسْهيلُ بَيْنَ بَيْنَ ، وزوالهُا كقولك : بَيْنُ بَيْنٍ أقيس من الإبدال ، وإنْ أُضيفَ إليْهَا تعيّن زوالُ الظرفيّة ، ومن ثَمّ خطأ أبو الفتح من قال : همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح ، وقال : الصّواب : همزةُ بَيْنِ بَيْنٍ بالإضافة .

[حيث]

(ص) : حيث للمكان مُثلّثاً ، وحَوْثُ ، وإعرابها لغة ، وتلزم الإضافة لجملة . وندر لمفرد . وقاسه الكسائيّ . وتركها أندر فتعوّض « ما » . وجوّز الأخفش وقوعهـا للزّمان . وتصرّفها نادر ، وأنكره أبو حيّان . وفي وقوعها اسم إنّ ، ومفعولاً خُلْفٌ ، وزعمها الزّجّاج موصولةً .

(ش) : من الظروف المبنيّة « حَيْثُ » ، وعلّة بنائها ، شَبَهُها بالحرف في الافتقار ، إذْ لا تستعمل إلاّ مضافة إلى جملة ، وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل وبعد ، لأن الإضافة للجملة كلاَ إضافة ، لأن أثرها وهو الجرّ لا يَظْهَرُ .

ومن العرب مَنْ بناها على الفتح طلباً للتّخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء السّاكنين .

ولغة طيّىء : إبدال يائها واواً ، فيقولون : حَوْث ، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث .

---

(١) « وبين هؤلاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٢) أ ، ب : « بناء » بالنون مكان : « بقاء » بالقاف تحريف .

ولغة فقعس [١] إعرابها يقولون : جلست حيث كنت، وجِئْتُ من حيث جِئْت ، فيجرّونها بـ « من » ، وهي عندهم « كعند » ، وقُرِئ : « سَنَسْتَدْرِجُهم من حَيْثِ لا يَعْلَمُون » [٢] بالكسر [٣] ، فيحتمل الإعراب ، ولغة البناء على الكسر .

وسواءٌ في الجُمْلَة الاسميّة أو الفعليّة [٤] . قال في المغني : وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ولهذا رجّح النّصبُ في : جلست حيث زيداً أراه [٥] .

وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

٨٣١ – • بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيَّ العمـائِم [٦] •

وقولـه :

٨٣٢ – • أمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعـاً [٧] •

والكسائيّ يقيسه .

---

(١) فقعس : حيّ من بني أسد ، أبوهم فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن أسد . قال الأزهري : ولا أدري ما أصله في العربية ؟ .
انظر اللسان (فقعس) .

(٢) الأعراف ١٨٢ . (٣) « بالكسر » سقطت من أ .

(٤) يريد أن إضافة حيث إلى الجملة الاسميّة والفعلية سواء .

(٥) انظر المغني ١ : ١١٧ .

(٦) قائله مجهول . وصدره :
• ونَطْعَنُهم حيث الكُلى بعد ضَرْبِهمْ •
وفي رواية أخرى : « تحت الحُبا » مكان : « حيث الكلى » . والبيت من شواهد الكشاف رقم ١٩٤ ، وتفسير الكشاف ٣ : ٣٤٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٣٨٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٣٢ . وابن يعيش ٤ : ٩٢ ، والخزانة ٣ : ١٥٢ .

(٧) قائله مجهول . وتمامه :
• نجماً يضيء كالشّهاب سَاطِعَا •
شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٩٠ ، وروايته : « لامعاً » مكان : « ساطعاً » والخزانة : ٣ : ١٥٥

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوّضاً منها (ما) كقولـه :

٨٣٣ – • إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحتْ لَـهُ [1] •

أي من حيث هبّت ، والأصل فيها أن تكون للمكان .

قال الأخفش : وقد ترد للزّمان كقوله :

٨٣٤ – لِلْفتى عَقْلٌ يَعِيشُ بِـهِ حَيْثُ تَهْدي سَاقَهُ قَدَمُـهْ [2]

أي : حين تهدى . ولا تستعمل غالباً إلاّ ظرفاً .

وندر جرُّها بالباء في قوله :

٨٣٥ – • كان مِنّا بحيث يُعكِي الإزار [3] •

وبإلى في قوله :

---

(١) لأبي حيّة النّميَري . ويذكر صاحب الدرر ١ : ١٨١ أنه لم يعثر على قائله ، وعجزه :

• أتاها بِريّاها حَبِيبٌ يُواصِلُهْ •

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٣٩٠ ، وروايته : « خليل » مكان : « حبيب » .

والرَّيدة : ريح ليّنة هبوب . وفي ط : « ريده » بالهاء . تحريف .

(٢) لطرفة بن العبد . ديوانه ١١١ .

(٣) ليس له قائل معروف ولا تتمة كما يقول الدرر ١ : ١٨١ .

وفي ط • كان هنا بحيث مفكي الازار •

وفيها تحريف نبّه عليه صاحب الدرر ، وقد صوّبه برواية أبي حيان :

• كان مِنّا بحيْثُ يُعكِي الإزَار •

وهذا التصويب وافق ما جاء في نسخة ب .

وهذا الشاهد رواه أبو علي في الإيضاح١٨٢، وقد نسبه ابن برى إلى الحصين بن بكير الرّبعي . انظر هامش التحقيق ص ١٨٣ في الإيضاح .

وفي أ : سقط هذا الشاهد .

٨٣٦ – • إلى حَيْثُ أَلْقَتْ رحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ [١] •

وبـ « في » في قوله :

٨٣٧ – • فَأَصْبَحَ فِي حيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُم [٢] •

وقال ابن مالك : تصرّفها نادر .

ومن وقوعها مجرّدةً عن الظرفيّة قوله :

٨٣٨ – إنّ حَيْثُ استقرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ
ـه حِمىً فيه عِزّة وأمانُ [٣]

فـ « حيث » اسم إنّ . وقال أبو حيّان : هذا خَطَأ ، لأن كونها اسماً لـ « إنّ » فرعٌ عن كونها تكون مبتدأ ، ولم يُسْمع ذلك فيها البتّةَ ، بل اسم إنّ في البيت « حمى » وحيث الخبر . لأنه ظرف ، والصّحيح أنها لا تتصرّف ، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأ . انتهى .

وقال ابن هشام في المغني : الغالب كونها في محل نصب على الظرفيّة أو خفض بـ « من » وقد تخفض بغيرها . وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسيّ نحو : « الله أعْلَمُ حَيْثُ يجعلُ رِسالَتَهُ » [٤] .

إذ المعنى أنّه سبحانه يعلم نفس المكان [٢١٣] المستحقّ لوضع الرّسالة ، لا شيئاً في المكان ، وناصبها « يعلم » محذوفاً ، مدلولاً عليه « بأعلم » لا : « بأعلم » نفسه ، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، إلاّ إنْ أوّلْتَهُ بِعَالِمٍ ، قال : ولم يقع اسماً لإنّ خلافاً لابن مالك [٥] . انتهى .

---

(١) من معلقة زهير . وصدره :
• فَشَدَّ ولم تَفْزَعْ بُيُوتٌ كَثِيرَةٌ •

(٢) قائله مجهول . وكذلك تتمته كما في الدرر ١ : ١٨١ .

(٣) قائله مجهول . وانظر المغني ١ : ١١٧ .

(٤) الأنعام ١٢٤ .

(٥) انظر المغني ١ : ١١٧ .

وزعم الزجاج : أنّ « حيث » موصولةٌ .

[دون]

(ص) : دون للمكان . وتصرّفه قال البصريّون : ممنوعٌ ، والأخفش قليل . والمختار وِفاقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى « رديء » فغير ظَرْف .

(ش) : من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال « دون » — كما تقدّم — ذكره في أخوات « قبل » ، و « بعد » .

وهو للمكان ، تقول : قعد زيد دون عمرو ، أي في مكان منخفض عن مكانه .

وهو ممنوع التّصرّف عند سيبويه ، وجمهور البصريّين .

وذهب الأخفش والكوفيّون : إلى أنه يتصرّف ، لكن بِقِلّة ، وخرّج عليه : « ومِنّا دُونَ ذَلِكَ » [1] ، فقال [2] : « دون » مبتدأ ، وبني لإضافته إلى مبنيّ . والأوّلون قالوا : تقديره : ما دون ذلك ، فحذف « ما » وقال الشاعر :

٨٣٩ — • وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ ، والموتُ دُونَها [3] •

وقـــال :

٨٤٠ — • وَغَبْرَاءَ يَحْمِي دونُها ما وراءَهَا [4] •

---

(١) الجنّ ١١ .

(٢) من قوله : « فقال » إلى قوله : « فحذف ما » سقط من أ .

(٣) نسبه في الدّرر ١ : ١٨٢ لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة . وصدره :

• ألَمْ تَرَيا أنّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي •

شذور الذهب ٨١ ، وعلّق محققه في الهامش: أنه لم يقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معيّن .

(٤) ذكر الدرر ١ : ١٨٢ أن قائله مجهول . وتمامه :

• ولا يختطيها الدَّهْرَ إلاّ المُخاطِرُ •

ويستثنى به « كسوى » فيما نقله أبو حيّان في « شرح التّسْهيل » عن بعض الفقهاء الحنفيّة ، ونقله [١] ....

أما « دون » بمعنى رَدِيءٍ كقولك : هذا ثوب دُونٌ ، فليس بظرف ، وهو متصرّف بوجوه الإعراب .

[ريث]

(ص) : (ريث) : مصدر استعمل بمعنى الزّمان ، فأضيف للفعل ، وقد تليه « ما » زائدة أو مصدريّة ، وأكثر وقوعه مستثنى في منفيّ ، ولم يصرّحوا ببنائه ، والعِلّة قائمة .

(ش) (ريث) مصدر : راث يَرِيثُ : إذا أبطأ ، فإذا استعمل في معنى الزّمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول : أتيتك رَيْث قام زيد ، أي قدر بطء قيام زيد ، فلمّا خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزّمان ، هذا [٢] كلام أبي الفضل الصفّار [٣] في (شرح كتاب سيبويه) ونقله أبو حيان ، وذكر ابن مالك نَحْوَهُ .

ويؤخذ من قوله : جاز فيه ما جاز في الزّمان : أنه مبنيٌّ كسائر أسماء الزّمان المضافة إلى الفعل المبنيّ ، فلذا ذكرتُه في الظّروف المبنيّات ، ومن شواهده قوله :

= وفي النسخ الثلاث : « وغير الحمى » مكان : « وغبراء يحمي » تحريف صوابه في الدرر . وفي ط : « ما وراؤها » تحريف صوابه في أ ، ب ، والدّرر .

(١) بعد قوله : « ونقله » بياضه في النسخ الثلاث ، وفي النسختين رقم ٣٧٠ ، ٣٧١ نحو — دار الكتب المصرية .

(٢) من قوله : « هذا كلام » إلى قوله : « ما جاز في الزمان » سقط من أ .

(٣) الصفّار سبق ذكره ١ : ٢٣٠ .

٨٤١ – • لا يَصْعُبُ الأمرُ إلاّ رَيْثَ يركَبُهُ [١] •

وقولـــه :

٨٤٢ – • خَلِيليَّ رِفْقاً رَيْث أَقْضِي لُبانةً [٢] •

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ « ما » ، قال ابن مالك : زائدة أو مصدريّة . كقولـــه :

٨٤٣ – مُحيّـــاه يلقى ينـــال السـؤا ل راجيه ريث مـــا يَتَنَنِـــي [٣]

[عـــوض]

(ص) : (عوض) مثلث لعموم المستقبل ، وقد يرد للمضيّ ، وقد يضاف للعائضين ، أو يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم .

(ش) : من الظروف المبنيّة عوض ، وهو الوقت المستقبل عموماً كأبداً . وقد ترد للمضيّ كقوله :

٨٤٤ – • فلم أَر عاماً عوْضُ أَكْثَرَ هَالِكاً [٤] •

---

(١) للحطيئة . وتمامه :

• ولا يبيت على مالٍ له قسمُ •

ديوان الحطيئة ٩٥ . وفي اللسان : « ريث » نسبه إلى أعشى باهلة . وتمامه :

• وكل أمْرٍ سوى الفحشاءِ يأتَمِرُ •

(٢) قائله مجهول . وتمامه :

• مِنَ العرصَاتِ الذّاكِرَاتِ عُهُودَا •

شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٦ . وفي رواية : « المذكرات » مكان : « والذاكرات ».

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٨٢ .

وفي النسخ الثلاث : « محياه حين يلقى » ، وفي أ . ب . « يتسنّى » بالسين .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :

وبني لشبهه بالحرف في إبهامه ، لأنه يقع على كلّ ما تأخر من الزّمان . وبناؤه إمّا على الضّمّ كقبل وبعد . أو على الفتح طلباً للخِفّة ، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين .

فإن أضيف إلى العائضين كقولهم : لا أفعل ذلك عوض العائضين ، أي دهر الداهرين ، أو أضيف إليه كقوله :

٨٤٥ – وَلَوْلاَ نَبْلُ عَوْضٍ فِي حُظَبّاياَ وأَوْصالِي [١]

أعرب في الحالين لمعارضته الشّبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء .

قال أبو حيّان : وقد كثر استعمال « عوض » حتّى أجروه مجرى القسم كقوله :

٨٤٦ – رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحالَفا بِاَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرّقُ [٢]

[قـطّ]

(ص) : (قطّ) مقابل عوض ، ويختصّان بالنفي ، والأفصح فتح القاف وتشديد الطّاء ضمّاً .

وقال الكسائيّ : أصله قططٌ ، ويقال : قطٌّ ، وقَطّ ، وقُطٌّ ، وقَطُ ، وقَطْ [٣] .

ووجهَ غلام يُشْترى وغُلامَهْ .

وانظر اللسان (عوض) .

(١) للفِنْد الزّمّانيّ . واسمه : شهل بن شيبان ، وقد كثر التحريف في هذا البيت ، ففي أ ، ب « خطابي » بالخاء والطاء . وفي ط « خطاى » ، « ولا اتيل » مكان : « ولولا » . وفي ط كتب على صورة شطر مما جعل صاحب الدرر ١ : ١٨٢ يأتي بالبيت التالي ليجعله شطراً له ، وعجزاً . وفي الدرر أيضاً : « خظبّاي » بالخاء تحريف . صواب ذلك كله من اللسان : « حطب » بالحاء والظاء . والمراد بحظُبّاي – ظهري . والعوض : الدّهر .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٢٢ والمراد بالأسحم : الليل ، أي تحالفا في ظلمة ليل شديد السّواد . وقيل : هو الرحم ، أي تحالفا في ظلمة الأحشاء .

(٣) « قط » الأخيرة سقطت من ب ، ط ، صوابه في أ ، والشّرح .

وقال الأخفش : إن أريد الزّمان ضمّ ، أو التقليل سكن ، فإن لقي همز وصل وكسر .

وترد « قط » « وقد » اسْمَيْ فِعْلٍ بمعنى : يكفي مبنيّيْنِ . فقيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل :

قد منقولة من الحرفية ، وبمعنى حسب [٢١٤] فالغالب البناء ويضافان للياء ، والكاف ، والظاهر .

(ش) : من الظروف المبنيّة قطّ ، وهي مقابل عوض ، فهي للوقْت الماضي عموماً ، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه ، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان .

وقيل : لأنها تضمّنت معنى : « في » ، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف .

وقيل : لأنها تضمّنت معنى : منذ . فمعنى : ما رأيته قط : منذ خُلِقْتُ .

وقيل : لأنها تضمّنت معنىً مِنْ الاستغراقية .

وقيل : لافتقارها إلى جملة ، وقيل : لأنها أشبهت الفعل الماضي ، لأنها لزمانه .

وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل ، وبعد . وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، قد تتبع قافه طاءه في الضّمّ ، وقد تخفّفُ طاؤه مع ضمّها ، وإسكانها ، فهذه خمس لغـات .

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو : ما رأيت مثله قطُّ . فإن قلّلْت بـ « قط » شيئاً سكّنْت نحو : ما عندك إلاّ هذا قطٌ .

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو : ما علمت إلاّ هذا قطّ اليوم ، وما عندك إلاّ هذا قطٌ الآن .

وزعم الكسائيّ : أنّ أصل قط : قطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثّانية ، سكنت الأولى ، وأدغمت وجعلت الثّانية على حركتها .

قالوا : وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع ، نقلت إلى الظرف فقولك : ما رأيته قطّ معناه : ما رأيته فيما انقطع من عمري .

وتختصّ هي ، و « عوض » بالنّفي نحو : ما أفعله عوض ، ولا فعلته قطّ . فلا يستعملان في الإيجاب .

وترد « قط » ، و « قد » ، اسْمَيْ فِعْل بمعنى : يكفي نحو : قد زيداً درهم ، أي يكفيه ، وقدني ، وقطني بنون الوقاية ، أي يكفيني ، وليس فيهما إلاّ البناء على السّكون .

ثم قيل : هما كلمتان مستقلّتان ، وقيل : الدّال بدل من الطاء ، وقيل : « قد » هي الحرفيّة ، نقلت إلى الاسميّة .

ويردان أيضاً اسمين مرادفين لـ « حسب » ، فالغالب حينئذ بناؤهما على السّكون ، لوضعهما على حرفين .

ويضافان إلى الاسم الظّاهر . وإلى ياء المتكلم ، وكاف المخاطب نحو : قد زيد درهم ، وقط زيدٍ درهم ، وقَدِي ، وقَطي بلا نون ، وقدَك ، وقطك ، وقد يعربان ، وهو قليل ، يقال : قدُ زيدٍ أو قطُ زيدٍ درهمٌ بالرفع كما يقال : حَسْبُه دِرْهَمٌ .

[كيف]

(ص) : (كيف) . ويقال : « كي » اسم يستفهم به عن الخبر قَبْل ما لا يستغنى به ، والحال قبل ما يستغنى ، ومعناها : على أيّ حال . قال سيبويه : ظرف ، وأنكره غيره ، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلّها نصب دائماً ، ويجاب بعلى كذا .

(ش) : « كيف » اسمٌ لدخول الجارّ عليها في قولهم : عَلَى كَيْفَ تبيع الأَحْمَرَيْنِ ، وإبدال الاسم الصّريح منها نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟ . ويقال فيها : كي ، كما يقال في سوف : « سَوْ » قال :

٨٤٧ - • كي تَجْنَحون إلى سِلْم وما ثُئِـرَتْ [١] •

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إمّا حقيقياً نحو : كيفَ زيد ؟ أو غيره نحو : « كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللهِ » [٢] .

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو : كيف أنت ؟ وكيف كنت ؟ وكيف ظننت زيداً . وحالاً قبل ما يستغنى نحو : كيف جاء زيد ؟ أي على أيّ حالة جاء زيد .

وإنّما بنيت لتضمّنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحة طلباً للخفّة .

وعن سيبويه أنّ « كيف » ظرف ، وأنكره الأخفش والسّيرافيّ ، وقالا : هي اسم غير ظرف ، ورتّبوا على الخلاف أموراً أحدها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غـيره .

الثاني : أن تقديرها عنده : في أيّ حال ، أو على أي حال، وعند غيره تقديرها في نحو : كيف زيد ؟ أصحيح زيد ، وفي نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيـد ، ونحـوه .

الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير ونحوه ، وعند غيره أن يقال : صحيح أو نحوه .

وقال ابن مالك : لم يقل أحد إنّ « كيف » ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك : على أي حال ، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة

---

(١) قائله مجهول وتمامه :

• قَتْلاكمُ ولظَى الهَبَنْجاء تَضْطَرِم •

شرح شواهد المغنى للسيوطي ٥٠٧، ٥٥٧

(٢) البقرة ٢٨ .

سمّيت ظرفاً ، لأنها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظّرف يطلق عليهما مجازاً ، قال ابن هشام : وهذا حَسَنٌ .

[لـــدن]

(ص) : لدن لأول غاية زمان أو مكان ، وتلزم « مِنْ » غالباً ، ويقال : لَدُنْ ، ولَدَن ، ولَدِن ، ولَدْنْ ، ولَدْ ، ولدَ ، ولدُ ، ولَتِ ، وإعراب الأولَى لغة ، وترد النون مضافة لمضمر وتضافَ لمفرد وجملة خلافاً لابن الدّهان ، وسَمع نصب « غدوة » بعدها تمييزاً ، ورفعها بإضمار « كان » . ويعطف على « غدوة » المنصوبة بالنصب وجوباً وفاقاً لأبي حيّان ، وخلافاً للأخفش وابن مالك [٢١٥] .

(ش) : من الظروف المبنيّة (لدن) ، وهي لأول غاية زمان أو مكان ، وبُنِيَت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً ، وهي كونها مبتدأ غاية ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف « عند » ، و « لدى » ، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً ، بل يكونان لابتداء الغاية ، وغيرها ، ويبنى عليهما المبتدأ ، قال تعالى : « وعِنْده مَفَاتحُ الغيب »(١) ، « ولَدَيْنَا مَزِيدٌ »(٢) . والغالبُ اقترانُها بـ « مِنْ » نحو : « وهَبْ لنا من لَدُنْكَ »(٣) ، « وقد آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا »(٤) .

وقد تجرّد منها كقوله : لَدُن غدوة(٥) ، لَدُن شَبّ(٦) .

وإعراب لدنْ لغة قَيْسِيّة(٧) ، تشبيهاً بعِنْد ، وبه قرأ عاصم : « بأساً شَدِيداً

---

(١) الأنعام ٥٩ . (٢) ق ٣٥ .

(٣) آل عمران ٨ .

(٤) طه ٩٩ . وفي النسخ الثلاث : « وآتيناه من لدّنا » ، تحريف .

(٥) أ : « طرف عنده » مكان : « لدن غدوة » ، تحريف .

(٦) ط فقط : « شبت » تحريف صوابه في أ ، ب ، وهو جزء من بيت لاحق رقم ٨٥٠ .

(٧) في النسخ الثلاث « قيسيّة » نسبة إلى قيس ، وهو أبو قبيلة من مضر . ومن الجائز أن تكون محرّفة عن « قياسيّة » .

مِنْ لَدُنِهِ »[1] بالجرّ وإشمامِ الدّال[2] الساكنة الضم ، والأصل : من لدُنه بضم الـدّال .

قال ابن مالك : وفيها على غير اللغة القَيْسِيّة تسع لغات : سكون النون مع ضم الدّال ، وفتحها أو كسرها ، وسكونها مع سكون الدّال ، وفتح اللاّم ، أو ضمّها ، وفتح النّون مع سكون الدّال ، وحذف النّون مع سكون الدّال ، وفتح اللاّم أو ضمّها[3] ، وحذف النون مع ضم الدّال ، وفتح اللام .

وزاد أبو حيّان عاشرة : وهي لَتِ بلام مفتوحة ، وتاء مكسورة .

قال سيبويه : « ولدُ » بلا نون محذوفَة من « لدن » كما أن « يَكُ » محذوفة من « يكن » ، ألا ترى أنك إذا أضفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله ، فتقول : من لَدُنه ، ومن لَدُنِي ، ولا يجوز من لَدُك ، ولا من لَدِه .

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إنْ كان مفرداً كقوله :

٨٤٨ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي مِنْ لَدُن الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ[4]

وتقديراً إن كان جملة اسمية كقوله :

٨٤٩ ـ . . . وتذكُر نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ[5] .

أو فعليّة كقوله :

---

(١) الكهف ٢ . (٢) « الدال » سقطت من أ .

(٣) من قوله : « أوضمّها » إلى قوله : « وزاد أبو حيان » سقط من أ .

(٤) نسبه في الدرر ١ : ١٨٤ لرجل من طيء . ونسبه في اللسان (نهض) لبعض الأغفال .
وفي ط فقط : « تنتفض » مكان : « تنتهض » .
وفي أ فقط : « من مسيرى » مكان : « من ظهيرى » .

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٨٤ . وتمامه :
. . . إلى أنت ذو فَوْدَيْنِ أبيض كالنّسر .
وفي أ : « نافع » مكان : « يافع » .

٨٥٠ – • لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سودُ الذّوائبِ [١] •

ومنع[٢] ابن الدهّان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أنْ المصدريّة بدليل ظهورها معها في قوله :

٨٥١ – • أرانِي لَدُنْ أنْ غابَ رَهْطِي [٣] •

وقولــه :

٨٥٢ – وليتَ فلم تَقْطَعْ لدن أن وليتَنا قرابةَ ذي قُرْبى ولا حقَّ مُسْلِم [٤]

وسمع نصب « غدوة » بعدها في قوله :

٨٥٣ – • لَدُنْ غدوةً حتى دَنَتْ لِغُــروب [٥] •

وخرّج على التمييز .

---

(١) لِلقُطاميّ . وصدره :

• صريعُ غَوانٍ راقهنّ ورُقْنَهُ •

ديوانه ٤٤ . وأوضح المسالك رقم ٣٤٢ . وروايته : « شاقَهُنَّ وشُقْنَهُ » . وانظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٣٦ .

وفي ط : « شبت » تحريف .

(٢) أ : « ومنع الدهان » . ب : « ومنع ابن مالك والدهان » .

ط : وقنع ابن الدهان » تحريف .

وقد سبق ذكر ابن الدهان ٢ : ٤٨ .

(٣) في الدرر ١ : ١٨٤ : أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .

وفي الدرر : • أراني لدن أن غاب رهطي وإخوتي •

(٤) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٨٤ .

(٥) لأبي سفيان بن حرب . وصدره :

• وما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ •

وذكره اللسان (لدن) ولم يعزه .

وحكى الكوفيّون : رفع « غدوة » بعدها وخرج على إضمار كان ، أي لدن كانت غُدْوَةٌ .

قال سيبويه : لا تنصبُ « لـدن » غير « غدوة » ، ولا تقول : « لدن بكرة » ، لأنه لم يكثر في كلامهم .

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها ، فقيل : لدن غدوةً وعشيّةٌ جاز عند الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع ، والنّصب على اللفظ .

وضعّف ابن مالك في شرح الكافية النّصب ، وأوجبه أبو حيّان ، ومنع الجرّ ، لأن « غدوة » عند من نصبه ليس في موضع جرّ ، فليس من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون « لدن » انتصب بعدها ظرف غير « غدوة » ، وهو غير محفوظ إلاّ فيها ، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل . وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية[1] ، ساقطة [2] من التّسهيل .

[لمّـــا]

(ص) : لمّا حرف وجود لوجود، وقال ابن السّراج والفارسيّ وابن جنيّ ظَرْف كـ «إذْ» وتختص بالماضي ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن،وعاملها الجواب،ويكون ماضياً ، قال ابن عصفور : ومضارعاً . وابن مالك واسمية بـ « إذا » أو الفاء وتحذف لدليل .

(ش) : من الظّروف المبنيّة « لمّا » الّتي هي كلمةُ وجود لوجود . والقول بظرفيّتها رأي ابن السّرّاج والفارسيّ وابن جنيّ وجماعةٌ حتى قالوا : إنها ظرف بمعنى : «حين» .

وعبارة ابن مالك بمعنى « إذ » ، قال ابن هشام : وهو حَسَنٌ ، لأنها مختصّة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة .

ومذهب سيبويه وابن خروف : أنها حَرْفٌ ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن ، وجدت

---

(١) في أ، ط : « الكافية والشافية » بالواو . تحريف صوابه في ب .

(٢) ط : « ساقط » ، تحريف .

ثانيتهما عن وجود أولاهُما نحو : لما جاءني أكرمْتُه .

والعامل فيها على الظّرفيّة جوابها ، ويكون فعلاً ماضياً اتّفاقاً كالمثال المذكور ، وكقوله تعالى : « فلما نَجّاكُمْ إلى البَرّ أعْرَضْتُم » [١] .

وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو : « فلمّا ذَهَب عن إبراهيمَ الرّوعُ وَجاءتْهُ البُشْرى يُجادِلُنا » [٢] .

والجمهور أوّلُوه بالماضي ، أي جادَلَنا ، والجواب محذوف ، أي : أقْبَلَ يُجادِلُنَـــا .

وجوّز ابن مالك كونه جملـــةً اسميّةً مقرونةً بالفاء ، أو بإذا الفجائيـــة نحو : « فلما نجّاهم إلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ [٣] » ، « فلما نَجّاهم إلى البَرّ إذَا هُمْ يُشْرِكُونَ [٤] » . وقيل في آية الفاءِ : إنّ الجواب محذوف ، أي : انقسموا قسمين ، وقد يحذف الجواب لدليل [٢١٦] كالآية المذكورة .

[مذ ومنذ]

(ص) : (مذ ومنذ) ، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون [٥] ، وقيل : المحذوف اللام ، وليست مركّبةً ، وقيل : أصلها : « مِنْ ذو » وقيل : « مِنْ إذ » ، وقيل : « مِنْ ذا » .

وكسر ميمها لغة ، وسكون مذ قبل حركة وضمّها قبلَ « ساكن » أشهر ، فإن وليهما جملةٌ فظرفان [٦] مضافان إليها أو إلى زمان مقدّر قولان : وقيل : مبتدآن خبرهما زمن مقدّر أو اسم مرفوع ، فقال المبرّد وابن السّرّاج ، والفارسيّ : مبتدآن له .

---

(١) الإسراء ٦٧ .
(٢) هود ٧٤ .
(٣) لقمان ٣٢ .
(٤) العنكبوت ٦٥ .
(٥) سبق ذكره ٢ : ٢٢٦ .
(٦) « فظرفان » سقطت من أ .

ومعناهما الأبد في حاضر ، ومعدود ، وأول المدّة في ماضٍ .

والأخفش والزَّجّاج ، والزَّجّاجيّ . ظَرْفان خَبَراهُ [١] ومعناهما : بَيْن .

والكوفيّة ، والسّهيليّ ، وابن مضاء ، وابن مالك مُضافان لِفِعْل حُذِفَ . والثّاني : فاعله . وقوم : خبرٌ لمحذوف [٢] أو مجرور فحرْفان . وقيل : اسْمان بمعنى « مِنْ » في ماض ، وفي حاضر ، و « مِنْ » و « إلى » في معدود . وأكثر العرب توجب جرّهما الحال [٣] . وترجّح جرّ منذ الماضي [٤] . ورفع مذ له .

ويجوز رفعُ مصدر بعدهما وجرهُ ، وأنْ وصِلَتُها ، ولا يجرّان مُضْمَراً ، ولا يلحقان بالمتصرّف على الأصحّ فيهما .

(ش) : من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال : مُذْ ، ومُنْذُ [٥] .

ومنذ بسيطة ، وقيل : مركّبَةٌ . وعليه الكوفيّون . ثم اختلفوا . فقال الفرّاء : أصْلُها ، « مِنْ ذو » ، مِنْ الجارة ، وذو الطّائيّة بمعنى : الذي .

وقال غيره : أصلها : « مِنْ إذْ » ، حُذِفَتْ الهمزة ، فالتقى ساكنان : النّون والذّال ، فحرّكت الذّال ، وجعلت حركتها الضّمّة التي هي أثقل الحركات لأنّها ضمّنت معنى شيئين : « مِنْ » و « إلى » ، إذْ قولك : ما رأيته منذ يومان ، معناه : من أوّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ، ثم ضمّت الميم إتباعاً لحركة الذّال .

وعندي أن التّعْليلَ بالحَمْل على سائر الظروف [٦] قبل وبعد وقطُ وعوض أولى .

ومذ أصله : منذ [٧] ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم

---

(١) أ : « خبرهما » . ب : « خبراً » .

(٢) أ ، ب : « وقوم : خبره محذوف » صوابه في ط وانظر الشرح .

(٣) ط : « خبرهما الحاضر » مكان : « جرهما الحال » ، تحريف . وانظر الشرح .

(٤) ط : « وترجح خبر منذ للماضي » ، تحريف . وانظر الشرح .

(٥) « منذ » سقطت من أ .

(٦) « الظروف » سقطت من أ .

(٧) ط فقط : « ومنذ أصل مذ » صوابه في أ ، ب .

ذال « مذ » عند ملاقاة الساكن نحو : مذُ اليوم ، ولولا أن الأصلَ الضمّ لَكُسِرَ ، أوْ لأن بعضهم يقول : مُذ زمنٍ طويل ، فَيَضُم مع عدم السّاكِن ، على أن بعض العَرب يَكْسِرُ قبل السّاكن على أصل التقاء الساكنين .

وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأن الحذْفَ والتّصريف لا يكونان في الحُروف ، ولا في الأسماء غير المتمكّنة [1] وردّه الشّلَوْبين بأنه قد جاء الحذْفُ في الحروف ، ألا ترى تَخْفِيفَهُمْ إنّ وأنّ وكأنّ ، وقالوا في لعلّ : عَلَ ، وقد جعل سيبويه عَلُ من العُلُوّ .

وكسر ميم مذ ، ومنذ لغة بني سليم ، كذا قال ابن مالك .

وقال أبو حيّان : حَكَى اللّحْيانِيّ [2] في نوادره : كسر مِنْذ عن بني سليم وكسر مِذْ عن عُكْل [3] .

ولهما ثلاثة أحوال :

الأوّل : أن يليهما الجملة الاسميّة أو الفعليّة ، كقوله :

٨٥٤ - • وما زِلْت أبغي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ [4] •

وقولــه :

---

(١) العبارة في أ : « لا يكون في الأسماء غير المتمكنة ، ولا في الحروف » .

(٢) عليّ بن المبارك ، أبو الحسن اللحياني من بني لِحْيان بن هذيل بن مدركة .
أخذ عن الكسائي ، وأبي زيد ، وأبي عمرو الشيباني .
والأصمعي ، وأخذ عنه القاسم بن سلام . وله : النوادر المشهورة .

(٣) عُكْل : أبو قبيلة ، فيهم غباوة ، واسمه : عوف بن عبد مناه ، حضَنَتْهُ أَمَةٌ تُدْعَى : عُكْل ، فلقّب به .

(٤) للأعشى . ديوانه ٤٧ . وعجزه :
• ولَيِدًا وكَهْلًا حين شِبْتُ وأمْرَدا •

٨٥٥ – ما زَال مُذْ عقَدَتْ يَداهُ إزارَه [١] .

وقولــه :

٨٥٦ – . منذ ابْتُذِلتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ [٢] .

والمشهور أنّهما حينئذٍ ظَرْفان [٣] مضافان ، فقيل : إلى الجملة . وعليه سيبويه ، والسِّيرافيّ . والفارسيّ ، وابن مالك .

وقيل : إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة ، وعليه ابن عصفور ، لأنهما لا يدخلان عنده إلاّ على أسماء الزمان ، ملفوظاً بها ، أو مقدّرةً ، فالتقدير : في ما رأيته مذ زيــد قائم : مُذْ زَمَنِ زيدٍ قائم ، وقيل : إنّهما حينئذ مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة ، يكون هو الخبر ، وعليه الأخفش .

الحال الثاني : أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو : مذ يومُ الخميس ، ومنذ يومان . وفيهما حينئذ مذاهب :

أحدها : وعليه المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ ، أنهما حينئذ مبتدآن ، وما بعدهما خبر .

ومعناهما : الأمد ، إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأوّل المدّة إن كــان ماضياً . هذه عبارة المغني [٤] .

وعبارة أبي حيّان : وتقديرهما في المُنكّر : الأمد ، والتّقدير : أمد انقطاع

---

(١) للفرزدق . ديوانه ٣٧٨ . وتمامه :

. فَسما فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبارِ .

ورواية الديوان : « فدنا » مكان : « فسما » .

(٢) لأبي ذؤيب من قصيدة مشهورة يرثي بها بنيه ، وصدره :

(.) قالت أميمة ما لجِسْمك شاحباً .

ديوان الهذليين ١ : ١٨ .

(٣) « ظرفان » سقطت من أ .

(٤) المغني ٢ : ٢٢ .

الرؤية يومان ، وفي المعرفة : أوّلُ الوقت ، والتقدير : أول انقطاع الرّؤية يوم الخميس.

الثاني : وعليه الأخفش ، والزّجّاج . والزّجّاجيّ أن المرفوع بعدهما مبتدأ. ومذ ، ومنذ ظرفان خبر له ، كما إذا أضيفا إلى جملة .

ومعناهما [١] : بين وبين مضافين ، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان : بيني وبين لقائه يومان ، ولا يخفى ما في هذا من التعسّف ، لأنه تَقْديرُ ما لم يصرّحوا به في موضعٍ ما .

الثالث : وعليه أكثر الكوفيّين ، والسّهيليّ ، وابن مضاء ، وابن مالك ، أنّهُما ظَرْفان ، مضافان لجملة حِذِف فِعْلُها ، وبقي فاعِلُها ، والأصل : مذ كان ، أو مضى يومان . قال ابن مالك : ويُرَجِّحُهُ أن فيه إجْرَاءَ مذ ، ومنذ على طريقة واحدة ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلّص من ابتداء [٢١٧] بنكرة [٢] بلا مسوّغ إن ادّعى التنكير ، ومن تعريفٍ غيرِ مُعتاد إن ادّعى التعريف .

قال أبو حيّان : وقد يُرَدّ بأن الكوفيين إنّما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة مِنْ : «مِنْ» و«ذو الطائية» . أو [٣] مِنْ : «مِنْ» و«إذ» فما بعدهما من الصّلة ، أو المضاف إليه . وهما باطلان ، وبأنّ إضْمار الفعلَ ليس بقياس .

الرّابع : وعليه بعض الكوفيّين : أنه خبر لمبتدأ محذوف بناءً على أنها مِنْ : «من» و«ذو الطّائيّة» ، والتّقدير : ما رأيته من الزّمن الذي هو يومان . والكلام على هذا القول ، وما قبله جملةً واحدة [٤] ، وعلى الأوّلين جملتان .

وعلى هذا اختلف : هل لجملة مذ ، ومنذ ومرفوعهما محلّ من الإعراب ؟ فقال الجمهور : لا . وقال السّيرافيّ : إنها في موضع الحال ، كأنه قال : ما رأيته متقدّماً .

---

(١) أ : «وهما هنا» ب : «معنا هنا» كلاهما تحريف . صوابه في ط .

(٢) ط فقط : «من ابتداء تنكيره» .

(٣) من قوله : «أو مِن : مِنْ وإذْ» إلى قوله : «وذو الطائية والتقدير» سقط من أ .

(٤) «واحدة» سقطت من أ .

وَرُدَّ بأنها خرجت مخْرَجَ الجواب ، كأنه قيل له : ما أمَدُ ذلك ؟ قال : يومان ، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال .

الثّالث : أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ ، فقيل : هما اسمان مضافان، لأن الاسميّة قد تَثْبُتُ لهما ، فلا يَخْرُجَان عنها ما أمكن بقاؤهُمَا عليها ، وقد أمكن ذلك بأن يُجْعَلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما .

والجمهور على أنهما حينئذ حَرْفا جَرٍّ لإيصالهما الفعل إلى « كَمْ » ، كما يوصل حرفُ الجَرِّ ، تقول : منذ كم سرت ؟ كما تقول : بكم اشتريت ؟ . ولو كانا ظَرْفَين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما ، فكان يقال : منذ كم سرت فيه ، أو سرته إن اتسع ، كما تقول : يوم الجمعة قمت فيه ، أو قمته ، ولم تتكلّم العرب بذلك ، وعلى هذا فهما بمعنى « مِنْ » إن كان الزّمانُ ماضياً ، وبمعنى « في » إن كان حاضراً ، وبمعنى : « مِنْ »[1] و «إلى» جميعاً إن كان معدوداً ، نحو : ما رأيته مذ يوم الخميس ، أو منذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثة أيام .

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر ، وعلى تَرْجيحِ جرّ منذُ للماضي على رفعه ، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه .

ومن الكثير في منذ قوله :

٨٥٧ – • وَرَبْع عَفَت آثارُه مُنْذُ أزْمانِ [2] •

ومن القليل في مذ قوله :

---

(١) أ : « أو بمعنى إنْ » ، تحريف .

(٢) مطلع قصيدة لامرىء القيس ، ديوانه ٨٩ . وصدره :

• قفانبك من ذِكْرى حبيب وعِرْفان •

٨٥٨ – • أَقْوَيْنَ مذ حِجَجٍ ومُذْ دَهْـرِ [١] •

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو : ما رأيته مذ قدومُ زيد بالرفع والجرّ[٢] ،وهو على حذف زمان ، أي منذ زمن قدوم زيد .

ويجوز وقوع « أن » وصلتها بعدهما نحو : ما رأيته مُذْ أنّ اللهَ خلقني ، فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جرّ ، وهو على تقدير زمان أيضاً .

ومذ ، ومنذ لا يجرّان إلاّ الظاهر من اسم الزّمان أو المصدر على ما بيّن .

وأجاز المبرّدُ أن يجرّا مضمر الزمان نحو : يوم الخميس ما رأيته مُنْذُهُ ، أو مذهُ [٣] ، وردّ بأن العرب لم تَقُلْهُ .

ولا يلحق مذ ، ومنذ بالظروف المتصرّفة عند الجمهور من البصريّين ، ومن قال : بأنّهما مبتدآن في الحال الثّاني ألحقهما بالمتصرّف .

[مـع]

(ص) : (مع) لمكان الاجتماع ، أو وقته ، وتجرّ بـ « مِنْ » ، وتقع خبراً وصلةً وصفةً ، وحالاً ، وسكونها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغة ، وليست حينئذ حرف جر خلافاً للنحّاس . وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع ، وغيره بقلّة ،

---

(١) مطلع قصيدة لزهير . شرح الديوان ٨٩ . وصدره :

• لمن الدّيار بقُنّة الحِجْر •

ورواية الديوان : « من حجج ومن دَهْر » وعلى هذا فلا شاهد في البيت .
ويرى صاحب الدرر ١ : ١٨٦ أنه لحمّاد وليس لزهير .

(٢) « والجرّ » سقطت من أ .

(٣) أ : « ما رأيته منذ أو مذ » بإسقاط الضمير ، تحريف .

وهل هي [١] حينئذ مقصورة خلاف :

ولا لِسَلْب الاتِّحاد في الوقت [٢] ، وِفاقاً لثعلب ، وابن خالويه ، وأبي حيّان .

(ش) : مِنَ الظُّروفِ العادِمةِ التَّصرّف « مَعَ » ، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته ، تقول : زيد مع عمرو ، وجئت مع العصر ، ويدلّ على اسميتها تنوينها في قولك : معاً ، ودخول « مِنْ » عليها في قولهم : ذهب مِنْ معه ، وقرىء : « هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » [٣] .

قال ابن مالك : وكان حقُّه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المَحْض ، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوَضعْ النّاقص ، إذ هي على حرفين بلا ثالثٍ محقّق العود إلاّ أنها أعربت في أكثر اللغات ، لمشابهتها « عند » في وقوعها خبراً ، وصفةً ، وحالاً ، وصلة ، ودالاً على حضور ، وعلى قُرْب .

فالحضور كـ « نَجِّني ومَنْ مَعِيَ [٤] » ، والقرب كـ « إنّ مَعَ العُسْرِ يُسْراً » [٥] .

وتسكينها قبل حركة نحو : زيد مَعْ عمرو . وكسرها قبل سكون نحو : زيد مَعِ القوم لغة ربيعة . وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثّرت بالعوامل في : مِنْ معِه . ومن سكّن بني وهو القياس . واسميتها حين السكون باقية على الأصَحّ ، كما يشعر به كلام سيبويه ، لأن معناها مبنيّةً ، ومُعْرَبَةً واحدٌ .

وزعم النحّاس [٦] : أنها حينئذ حرف جرّ ، وليس بصحيح . انتهى .

---

(١) « هي » سقطت من أ .

(٢) ط : « ولا لسلب الاتحاد في وقت » بدون « أل » . (٣) الأنبياء ٢٤ . وانظر العكبري٢ : ١٣٢.

(٤) الشعراء ١١٨ . (٥) الشرح ٦ .

(٦) لعلّه مُحَمّد بن إبراهيم ، بهاء الدين بن النحاس الحلبي . لم يُصَنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » مات ٦٩٨ . وسبق ذكره ١ : ٢٨٧ .

وقد يكون المراد به : أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المراديّ . ويعرف بابن النحاس.=

وبذلك عرف وجه ذكر « مع » في الظروف المبنيّات ، لأنها مبنيّة في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها .

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو : جاء زيدٌ وبكرٌ معـــاً .

وقلّ وقوعها [٢١٨] في موضع رفع خبراً كقوله :

٨٥٩ – أفيقُوا بني حَرْبٍ وأهْواؤُنا معـاً (١) .

وقولــه :

٨٦٠ – . أكُفُّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنا مَعَا (٢) .

واختلف في « معاً » ، فذهب الخليل وسيبويه ، وصحّحه أبو حيّان : إلى أن فتحها إعراب ، كما في حال الإضافة ، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد ، وحـال الإضافة .

وذهب يونس والأخفش ، وصححه ابن مالك : إلى أنّ فتحتها كفتحة تاء فتىً (٣) ، وأنها حين أفردت رُدّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة ، فصار مقصوراً ، وأيّده ابن

= صنف : إعراب القرآن – معاني القرآن – الكافي في العربيّة – المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين – شرح المعلّقات السبع – شرح المفضّليات – شرح أبيات الكتاب – الاشتقاق – أدب الكاتب . مات ٣٣٨ . وسبق ذكره ٢ : ٢٣٤ .

(١) لجندل بن عمرو . وتمامه :

. وأرْحامُنا مَوْصُولَةٌ لم تُقَضَّبِ .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٦ ، وفي النّسخ الثّلاث : « وأهوانا » مكان : « وأهواؤنا » تحريف .

(٢) لحاتم الطائي . ديوانه ٦٨ . ورواية الديوان :

أقصّر كفّي أنْ تَنَالَ أكُفّهـــمُ إذا نحن أهوينا وحاجاتنا معـــا

وهذه الرواية مختلفة عن رواية الدرر ١ : ١٨٦ .

وفي أ : « حين حاشا معا » ، تحريف .

(٣) أ : « كفتحة ياء فتى » بوضع « ياء » مكان : « تاء » تحريف .

مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور . وردّه أبو حيّان : بأن شأنَ الظّرْفِ غيرِ المتصرّفِ إذا أخبر به أن يبقى على نصبه . ولا يرفع . تقول : الزيدان عندك .

وذهب ابن مالك : إلى أنها في الإفراد مساويةٌ لمعنى : « جميع » .

قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، فقد قال ثعلب : إذا قلت : جاءا جميعاً احتمل أنّ فِعْلَهُما في وقت أو وقتين . وإذا قلت : جاءا معاً ، فالوقت واحد ، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدّلالة على الاتّحاد في الْوَقْتِ .

[الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص) : ومنها : كلّ زمَنٍ مبهمٍ مضاف لجملة ، فإن صدّرت بمبنيّ فبناؤه راجحٌ ، أو معرب فمرجوحٌ . ومَنَعَهُ البصريّةُ أو « ما » أو « لا » لم تتغير ، أو « لا » التّبرئة . فكذلك وقد يجرّ اسمها ، ويرفع . ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسميّة ، وجوّزه الأخفش وابن مالك .

(ش) : من الظروف التي تُبْنَى جوازاً لا وجوباً كلّ أسماء الزمان المبهمة ، إذا أضيفت إلى الجمل .

والمراد بالمُبْهَمة : ما لا يختصّ بوجه كـ « حين » ، ومُدّةَ ، ووقت ، وزمن . وما يختص بوجه دون وجه كنهار ، وصباح ، ومساء ، وغداة . وعَشِيّة بخلاف ما ما يختصّ [1] بتعريف أو غيره كـ « أمس » ، وغد ، فإنه لا يضاف إلى الجمل .

ومنه المحْدُود ، والمعْدُودُ ، والموقت كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة ، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجُمَل على الصحيح عند ابن مالك وغيره . ويضاف الجميع إليها كالمفرد . وسواءٌ في الجمل : الفعليّةُ والاسميّةُ ، لكن البناء راجحٌ فيما كان صدرُها مبنيّاً نحو : « كيَوْمَ ولدته أمّه » .

---

(١) ب : « بخلاف ما تخصّص » .

٨٦١ – • على حِينَ عاتبْتُ المَشِيبَ [١] •

٨٦٢ – • على حِينَ يستَصْبِين كُلَّ حَلِيمِ [٢] •

مرجوح فيما كان صدْرُها معرباً . قرأ نافع : « هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصّادقين » [٣] بالبناء . وقرأ السّتةُ بالإعراب . وقال الشاعر :

٨٦٣ – • عَلَى حِينَ لا بَدْوٌ يُرَجّى ولا حَضَرْ [٤] •

وقال :

٨٦٤ – • كريم على حينَ الكِرامُ قَلِيلُ [٥] •

وقال :

٨٦٥ – • على حِينَ التّواصُلُ غَيْرُ دَانِي [٦] •

---

(١) قطعة من بيت للنابغة الذّبيانيّ . وتمامه :

• . . . . على الصّبا فقلت ألمّا أصْحُ والشيب وازعُ •

ديوانه : ٧٩ .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• لأجْتَدِبَنْ مِنْهُنَّ قلْبي تَحَلُّماً •

من شواهد أوضح المسالك رقم ٣٣٦ .

(٣) المائدة ١١٩ .

(٤) ليس له تتمّة ، وقائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٨٧ .

(٥) نسبه السّيوطي في شرح شواهد المغني ٨٨٤ . لموْيال بن جهم المدحجي ، وقيل : لمبشّر بن الهذيل الفزاريّ . وصدره :

• ألم تَعْلمي يا عَمْرَكِ اللهُ أنّني •

ويذكر الدّرر ١ : ١٨٧ أنه لشاعر قديم ، ولم يعيّنه .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

• تَذَكّرَ ما تذكّر مِنْ سُلَيْمي •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٣٧ .

رويت الثّلاثةُ بالفتح .

ومنع البصريّون البناءَ في هذا القسم ، وأوجبوا الإعراب .

وأيّد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسّماع لقراءة نافع السّابقة والأبيات .

وإن صدّرت [١] الجملة بـ « ما » أو « لا » أُختَيْ ليس لم يختلف الحُكْم [٢] من بقاء رفعهما الاسم ، ونصبهما الخبر ، والإضافة بحالها كقوله :

٨٦٦ – • على حينَ ما هذا بحين تصابى [٣] •

وقولــه :

٨٦٧ – وكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ [٤]

وإن صدّرت بـ « لا » التّبرئة بقي اسْمُها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب .

وقد يُجَرّ . وقد يُرْفَعُ ، حكى : جئتك يوم لا حرّ ولا برد ، بالبناء وبالجرّ ، وبالرفع . وقــال :

٨٦٨ – • تركتني حينَ لا مالٌ أعيش به [٥] •

بالرّفع .

ومذهب سيبويه : أنّ الظّرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته لِلْفِعْلِيّة ، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة ، لأنه حينئذ بمعنى « إذا » ، وهي لا تضاف إليها ، فلا

---

(١) ط : « صصدرت » بزيادة صاد في أوله . تحريف .

(٢) أ : « لم تختلف الجملة » .

(٣) في الدرر ١ : ١٨٨ : « أنه لم يعثر على قائله ولا تتمّته .

(٤) سبق ذكره رقم ٤٥٠ .

(٥) من قصيدة لأبي الطُّفَيْلِ يرثي بها ابنه طفيلاً . وتمامه :

• وحين جُنّ زمانُ الوَصْلِ أو كَلِبَا •

من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٧ ، والخزانة ٢ : ٩٠ ، ورواية سيبويه : « زمان الناس » بوضع « الناس » مكان : « الوصل » .

يقال : آتيك حين زيد ذاهب .

بخلاف الذي بمعنى الماضي ، فإنه بمعنى « إذ » ، فيضاف للفعلية والإسمية معـاً كهـي .

وذهب الأخفش : إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً . وصحّحه ابن مالك مستدلاً بنحو قوله تعالى : « يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ »[١] .

قال أبو حيّان : إنما أجاز الأخفش ذلك ، لأنه يجيز في « إذا » أن تُضاف إلى الاسميّة ، فكذا ما هو بمعناها .

• • •

(ص) : أو لمبنيّ ، وألحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ « غير » ، و « مثل » ، والمختار وفاقاً لابن مالك : لا يبني مضاف لمبنيٍّ مطلقاً .

(ش) : من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزّمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنيٍّ مفرد نحو : « يومئذ » ، وحينئذ » .

وألحق بها الأكثرون كلّ اسم ناقص الدّلالة كـ « غير » ، و « مثل » ، و «دون» ، و « بين » ، فبنوه إذا أضيف إلى مبنيٍّ نحو : ما قام أحدٌ غَيْرَكَ ، وقال تعالى : « إنّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنَّكُمْ تَنْطِقونَ »[٢] ، وقرىء : « أن يُصيبَكُم مِثْلَ ما أصَابَ »[٣] بفتح [٢١٩] اللاّم ، وقال[٤] : « وَمِنّا دُونَ ذَلِكَ »[٥] . « لقد تقطّع بَيْنَكُم »[٦] . وقال الشاعر :

٨٦٩ – • وإذْ مـا مِثْلَهُم بَشَرُ[٧] •

---

(١) غافر ١٦ .
(٢) الذاريات ٢٣ .
(٣) هود ٨٩ .
(٤) في النسخ الثلاث : « وقال » . والأوضح : « وقرىء » .
(٥) الجنّ ١١ .
(٦) الأنعام ٩٤ .
(٧) في ب ، ط « وإذا » مكان : « وإذْ » . والشاهد قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٤٢٤ .

وقـــال :

٨٧٠ – • لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيْرَ أن نطَقَتْ [١] •

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل .

وذهب ابن مالك : إلى أنه لا يبنى مضافٌ إلى مبنيّ بسبب إضافته إليه أصلاً ، لا ظرفاً ولا غيره [٢] . لأن [٣] الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سَبَب البناء ، وتلغيه في غير موضع ، فكيف تكون داعيةً إليه ؟

والفتحاتُ في الشّواهد السّابقة حركاتُ إعراب ، فـ « مثل » في الآية الأولى . حال من ضمير « لَحَقَ » المستكنّ . وفي الثانية مصدر أو حال ، وفاعل يصيبكم « الله » . وفي البيت حال . و « غير » في المثال والبيت حال أو مستثنى . و « دون » و « بين » منصوبان على الظّرفيّة [٤] ، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار .

• • •

(ص) : ولا يلحق الرّابط الجملة المضاف إليها إلاّ نادراً .

(ش) : قال ابن مالك : كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مَصْدرٍ مِنْ معناها . ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها ، كما لا يعود مـــن المَصْدَر ، فإن سمع ذلك عدّ نادراً ، كقوله :

---

(١) لأبي قيس بن الأسلت . وعجزه :

• حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ •

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٩ ، ونسبه لرجل من كنانة وابن يعيش ٣ : ٨٠،٨ : ١٣٥ ، وابن الشّجري ١ : ٢٦ ، ٢ : ٢٦٤ ، وروايته : « غير أن هتفت » وشرح شواهد المغني ٤٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة من الأنصار . والتصريح ١ : ١٥ ، واللسان (وقل) والخزانة ٢ : ٤٥ ، ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٢) « لا ظرفاً ولا غيره » سقط من أ .

(٣) أ : « بأن » مكان : « لأن » .

(٤) ط : « على الظّرف » .

٨٧١ – • مضت مِائَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فيهِ [١] •

وقولـه :

٨٧٢ – وتسخن ليْلَةَ لا يستطيع نُباحاً بها الكلْبُ إلاّ هَرِيرا [٢]

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة ، وجعلت[٣] صفة كقوله تعالى : « واتّقوا يَوْماً تُرْجعُونَ فِيهِ إلَى اللهِ » [٤] .

(١) للنمر بن تولب الصّحابيّ . وتمامه :

• وعَشْرٌ بَعْدَ ذاك وحِجّتَان •

ونسبه السّيوطي في شرح شواهد المغني ٩٢٠ للنابغة الجَعْديّ ، وروايته : « سنة » مكان : « مائة » ، و « قبل » مكان : « بعد » .

(٢) للأعشى . ديوانه ٨٨ .

وفي أ : « تصخن » بالصاد، وفي ط : « ويسحرن » كلاهما تحريف صوابه من ب، والديوان .

(٣) ط فقط : « وجعلته » .

(٤) البقرة ٢٨١ وفي ط : « ترجعون فيه الله » تحريف .